



مَجَلَّةُ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلْعِلْمِ وَالشَّرْعِيَّةِ



أصول قراءة الإمام نافع في الشاطبيّة والدُّرر اللوامع
زيادات كل منهما على الآخر في الأوجه نموذجاً
- جمع وترتيب وتعليق -

The fundamentals of Imam Nafi''s reading in Al-Shāṭibīyah and Al-Durar Al-Lawām' the extras of each over the other in facets of reading as a model
- collection 'arrangement and commentary -

إعداد :

أبو بكر بن عيسى بن إسحاق كوياتي

مرحلة الدكتوراه في قسم القراءات بكلية القرآن الكريم بالجامعة
الإسلامية بالمدينة المنورة

Prepared by :

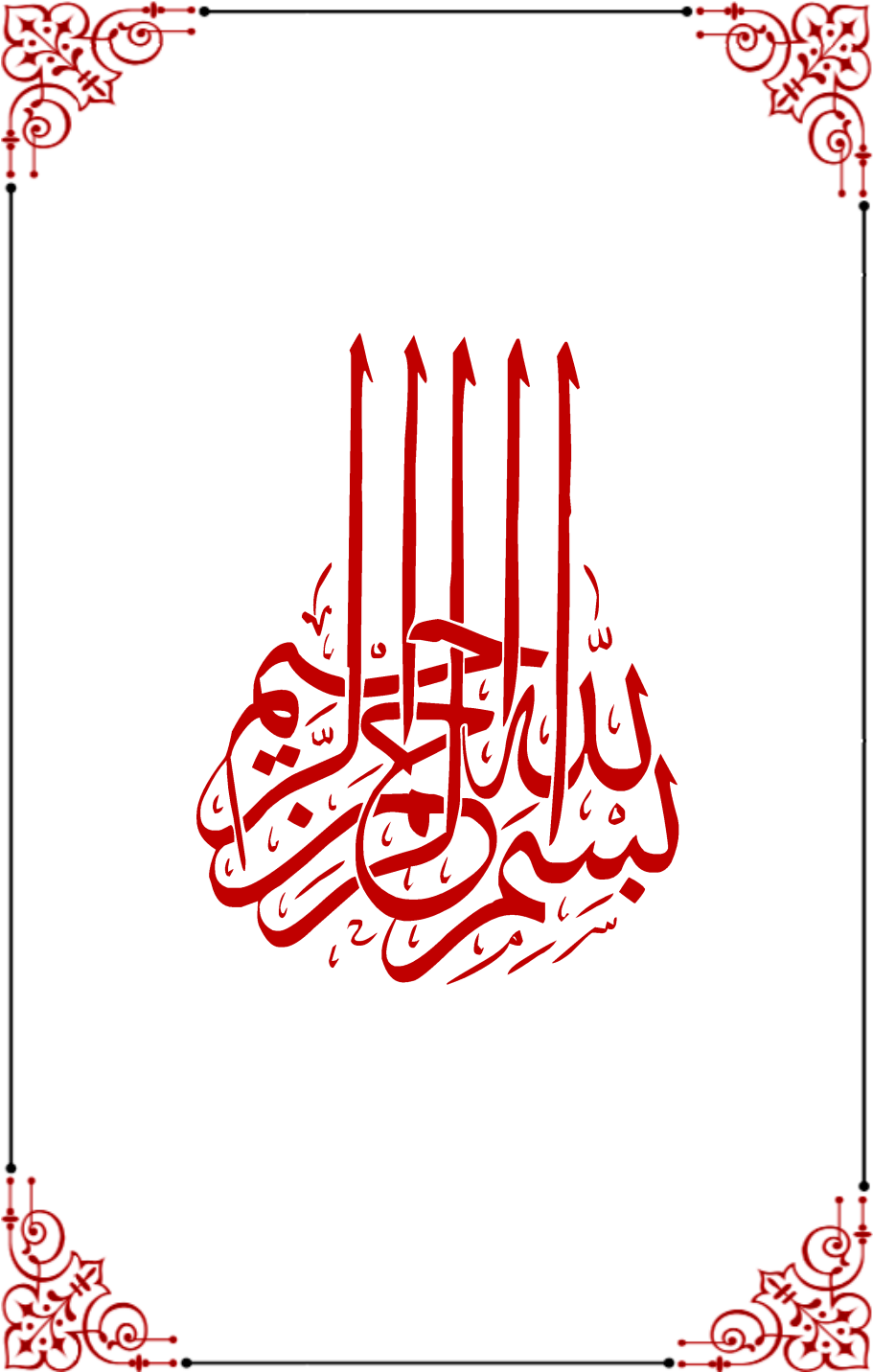
Abubakr bin Essa bin Ishaq Kuyateh

Doctoral degree in the Department of Qirā'āt at the
College of the Noble Qur'ān at the Islamic
University of Medina

Email: Kouyateaboubakarsidik@gmail.com

اعتماد البحث A Research Approving 2023/05/11		استلام البحث A Research Receiving 2023/01/09
	نشر البحث A Research publication 2023/09/30 DOI : 10.36046/2323-056-206-003	







موضوع البحث: أصول قراءة الإمام نافع في الشاطبية والدُّرر اللوامع زيادات كلٍّ منهما على الآخر في الأوجه نموذجًا - جمعٌ وترتيبٌ وتعليقٌ - .

هدف البحث: جمع مسائل القراءات التي زادتها الشاطبية، أو الدُّرر اللوامع بعضهما على الآخر في قراءة نافع وترتيبها في بحث مستقلٍّ؛ لتيسير معرفة ما اختصَّ به كلٌّ منهما للالتزام به في الرواية.

مشكلة البحث: أنَّ متني الشاطبية والدُّرر اللوامع متَّحذان في الأصل، ما يعني اتِّحادهما في القراءات التي يتضمَّنانها، غير أنَّه ورد فيهما اختلافات ليست باليسيرة في القراءة الواحدة، والقراءات فنَّ رواية، وقد طغتْ رواية ابن الجزري: على روايات كثير من الأئمَّة، فظهر أثر ذلك على الأداء القرآني في كثير من الأقطار، وصار بعض القراء لا يعرفون غيرها، وقد يروي بعض هذه الكتب باختياراته؛ فتأتي أهميَّة جمع هذه الزِّيادات في ضبط روايات الكتب ونسبة الأوجه.

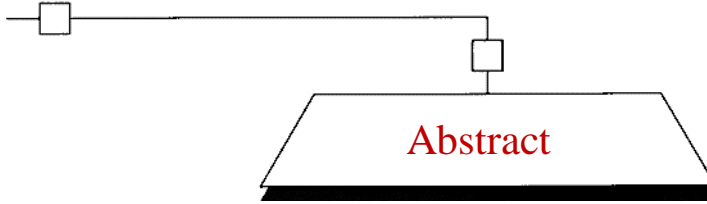
نتائج البحث:

أَنَّ كلاً من الشَّاطبية والدُّرر قد ورد فيها زيادات ليست في الآخر في رواية أوجه كثيرة في قراءة نافع.

أَنَّ الشاطبية والدُّرر اللوامع قد خرج كلٌّ منهما عن أصله الذي هو (التيسير) وخالفه وزاد عليه، كما أنَّهما اختلفا في كثير من المسائل.

بعض الزيادات من الخلاف الجائر، وبعضها من الخلاف الواجب.

الكلمات المفتاحية: (أصول - قراءة نافع - الشاطبيَّة - الدُّرر اللوامع).



Research Topic: The fundamentals of Imam Nafi''s reading in Al-Shāṭibīyah and Al-Durar Al-Lawām' the extras of each over the other in facets of reading as a model - collection 'arrangement and commentary-.

Research Goal: Collecting the issues of the readings that were added by Al-Shāṭibīyah or Al-Durar Al-Lawām' 'one over the other in Nāfi''s reading 'and arranging them in an independent research; To make it easier to know the specialty of each of them 'in order to adhere to it in the narration of their readings.

Research Problem: The texts of Al-Shāṭibīyah and Al-Durar Al-Lawām' are the same in origin 'which gives the illusion of their similarity in the readings that they contain 'but there are differences between them that are numerous in one reading 'and readings are an art of narration. Ibn Al-Jazari's narration overshadowed the narrations of many imams 'to the extent that the Qur'anic recitation was affected in many places with his choices 'and some readers became unaware of other readings 'and did not trust anyone with different recitation. So some of these books were narrated with his choices 'even though there is no proven evidence of transmission that the content of Al-Durar Al-Lawām' is with the reading of Ibn Al-Jazari 'so his narration with his choices may lead to proof or denial of facets. Therefore 'the importance of collecting these additions is the precision of the narrations of the books and attribution of the facets of reading.

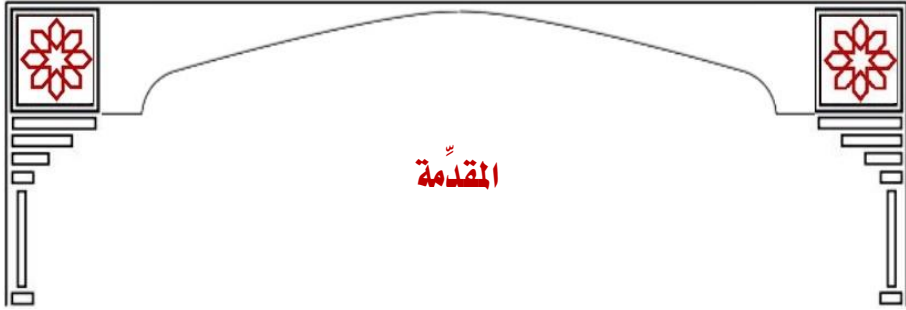
Research Results:

That each of Al-Shāṭibīyah and Al-Durar contained additions that are not in the other in the narration of many facets in the reading of Nāfi'.

Al-Shāṭibīyah and Al-Durar Al-Lawām' have each deviated from its fundamentals 'contradicted it 'and added to it 'just as they differed in many issues.

Some additions are from the permissible dispute 'and some from the obligatory dispute.

Keywords: (Fundamentals - Nāfi''s Reading - Al-Shāṭibīyah - Al-Durar Al-Lawām').



المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، قيماً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد:

فإنّ قراءة الإمام نافع ممّا أفاض الله عليها القبول، وقيد لها علماء حرصوا من وقت مبكّر على تعلّمها وتعليمها، وتقيد مسائلها وجمع حروفها، فكانت هي قراءة أهل المدينة، وبها كان يقرأ الإمام مالك (١٤٩هـ)، وأثر عنه أنّه قال: "قراءة نافع سنّة"، أي: سنّة أهل المدينة، لا يعرفون غيرها، وطلباً لهذا الفضل وغيره، جدّد العلماء في تقيد حروفها، وكتابة رواياتها نثراً ونظماً، وتنوعوا في ذلك بين من يُفردّها بتأليفٍ ومن يذكرها مقترنةً بقراءات أخرى، كلٌّ منهم يتميّز في مؤلّفه بإضافة وجه أخذاً وتركاً.

ومن برزوا في هذا المضمار، واشتهروا في هذا الميدان، وذاعت كتبهم وشاعت، الإمامان: أبو الحسن ابن برّي (٥٢٣هـ)، وأبو القاسم الشاطبيّ (٥٩٠هـ)، فقد ألّف أوّلهما متن الدّرر اللوامع، المشهور بمتن ابن برّي، وألّف الآخر متن حرز الأمازي، المشهور بالشاطبيّة، وهما متنان من أصحّ متون القراءات وأدقّها، حيث بنى كلٌّ منهما منته على أصل متفق على صحّته ودقّته بين القراء، وهو كتاب التيسير للحافظ أبي

عمرو الدّاني (٤٤٤هـ)، فقيّد كلّ منهما قراءة نافع انطلاقاً من هذا المتن المبارك، لكنّهما في ذلك يقومان بتمحيص الرواية وتدقيقها، فيزيدون عليه أوجهاً يرجّحونها، ويختارون قراءات يقدمونها، حتى أضحى كلّ منهما متناً قائماً بذاته، يقرأ الناس بمضمونه، ويأخذون في الأداء بتقريراته، فلمّا كان الأمر كذلك كان من الأهميّة جمع زيادات كلّ منهما على الآخر؛ لثبّر روايتهما، ويُعرف منهجهما واختيارهما في قراءة الإمام نافع.

ولما لهذين المتنين من مكانةٍ عند أهل الأداء، وأهميّة هذه الزيادات في رواية قراءة الإمام نافع، ووفرة المادّة العلميّة فيها، رأى الباحث جمعها وترتيبها رغبةً في خدمة القراءات والقراء، فجاء بعنوان:

أصول قراءة الإمام نافع في الشاطبيّة والدّرر اللوامع، زيادات كلّ منهما

على الآخر نموذجاً

- جمع وترتيب وتعليق -

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين

❁ الأهمية العلميّة للموضوع:

١- منزلة العَلَمَيْن: الشاطبي وابن بَرِّي عند القراء والمقرئين، ومكانة متنيهما في تقرير مسائل القراءات، واتفاق الأمة على قبول ما ورد فيهما من أوجه الرواية يجعل توضيح مذهبهما في مسائل القراءة عامّة وكشف زياداتهما في المختلف فيها خاصّة ذا أهميّة بالغة.

٢- اهتمام القطر المغربي وبعض طلبة القراءات والباحثين في القطر المشرقي بهذين الكتابين في الدرس الإقرائي، واعتبار الدّر اللوامع متناً في تأسيس القارئ في قراءة نافع، واتخاذها في الأصل والطريق يجعل بيان الفروق بينهما وتوضيح زيادة كلّ منهما على الآخر مساهمةً في توضيح مسائل القراءات ومتونها.

٣- إخراج بعض أوجه الكتابين وروايتهما على ما ارتضاه التّأطمان (ابن بَرِّي والشاطبي).

٤- يكشف هذا الموضوع الفروق في أصول قراءة نافع بين الشاطبيّة والدّر ومعرفة ما زاد كلّ منهما على الآخر.

٥- قد تُضعف الدّر اللوامع وجهاً وهو في الشاطبيّة معتبرٌ، فتساعد هذه المادّة على معرفة تلك المواضع، وعكس ذلك كذلك وارد.

٦- أصالة أصل كلٍّ منهما حيث اعتمدا على كتاب التيسير، وقد يذكر ابن بَرِّي عدداً من الأوجه لمكّي ابن أبي طالب كالإشارة في ميم الجمع.

٧- الوقوف على بعض زيادات الشاطبيّة والدّر اللوامع في قراءة الإمام نافع.

❁ أسباب اختيار الموضوع:

١- كشف بعض الفوارق بين مؤلّفين من أهمّ ما أُلّف في قراءة نافع.

٢- خدمة قراءة الإمام نافع ومؤلفاتها.

٣- الرغبة في زيادة الاطلاع والشوق إلى النمو المعرفي في القراءات.

❖ الدراسات السابقة:

وجدت دراسة للأستاذ الدكتور السالم الجكني، وهي بعنوان: (أصول قراءة نافع بين الشاطبي وابن بري من خلال كتاب التيسير)، وهو بحثٌ علميٌّ محكمٌ منشور في مجلّة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد: ١٣٧.

وقد شاركته في إيراد عدد من المواضيع، لكن تبقى هناك فروق بين هذا البحث وذاك من خلال ما يأتي:

١- اختلاف العنوان، حيث إنّ موضوعه: (أصول قراءة نافع بين الشاطبي وابن بري من خلال كتاب التيسير)، وعنوان هذا البحث: (أصول قراءة نافع في الشاطبية والدرر اللوامع، زيادات كلّ منهما على الآخر نموذجاً).

٢- بحثه في مقارنة بين الشاطبية والدرر اللوامع بما في التيسير الذي هو أصلهما، والموازنة بينهما بناءً على ما في التيسير.

٣- لم يذكر الأستاذ الدكتور - بناءً على طبيعة موضوعه - كلّ المسائل التي زاد كلّ من الشاطبية والدرر على الآخر.

٤- أورد أيضاً مسائل اتّفقا في إيرادها وذلك لمخالفتها ما في التيسير.

٥- والبحث الذي بين أيدينا قائم على متني الشاطبية والدرر، واعتبار كلّ منهما قائماً بذاته، والخروج بزيادات كلّ منهما على الآخر، بغضّ النظر عما في كتاب التيسير.

٦- لم يستوعب الأستاذ الدكتور السالم المادّة العلميّة، وقد فاتته ذكر ما في

بعض الأبواب كاملاً من الزيادات، -لعل ذلك لطبيعة موضوع البحث لديه-، فلم يذكر من الأبواب إلا تسعة، مع أنّ الزيادات في جميع الأبواب تقريباً، ومن أهم الأبواب التي لم تردّ، بابُ أحكام التّون الساكنة والتنوين وباب الرّاءات والإمالة والفتح وغيرها، وفي هذه الأبواب من الزيادات الكثيرة والهامة.

٧- حاجة بعض مسائله إلى التحقيق، من ذلك نسبته عدم ذكر وجه الإبدال لورش في: ﴿هؤلاء إن﴾ ﴿البغاء إن﴾، إلى الدرر، واعتبر ذلك من زيادات الحرز على الأصل والدرر، واستدلّ بقول الشاطبي: "وقد قيل محض المدّ عنها تبدّلاً"، والحقيقة أنّ ابن برّي ذكر هذه المسألة، ولا يوجد فيها زيادة من أحدهما على الآخر، قال ابن برّي: "وقيل أبدال الأخرى ورشنا مدّاً لدى المكسورتيّن وهنا"، نعم هي ممّا زادها الشاطبي على التيسير، لكنها ليست ممّا زادها على الدرر اللوامع؛ إذ هي مذكورة فيها.

❁ حدود البحث:

- ١- الاقتصار على مسائل المتنين.
- ٢- الاقتصار على مسائل الأصول دون الفرش.
- ٣- الاقتصار على الزيادات من أوجه القراءة (وهي التي لها أثر في الرواية، إمّا بترجيح أو زيادة وجه كامل) كزيادة الشاطبي وجه صلة ميم الجمع قبل محرّك على الدرر اللوامع، وكزيادة الدرر اللوامع فتح ﴿هايا﴾ في فاتحة مريم، دون غيرها من مسائل القراءات، كعلل القراءات الواردة في المنظومتين.
- ٤- الاقتصار على الزيادات فقط، وإذا أهملت مسألة فيعني أنّهما اتفقا في إيرادها.

٥- الالتزام بالطرق التي اعتمدها المؤلفان

✿ خطة البحث:

تتكوّن الخطة من مقدّمة، وتمهيد، ومباحث، وخاتمة تشمل أهمّ نتائج البحث وتوصياته، وفهارس.

أمّا المقدمة.

فتشتمل على:

١- أهمية الموضوع.

٢- أسباب اختيار الموضوع.

٣- الدراسات السابقة.

٤- خطة البحث.

٥- منهج البحث.

التمهيد.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الأصول.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام نافع المدني.

المطلب الثالث: ترجمة الإمام الشاطبيّ الأندلسي.

المطلب الرابع: ترجمة الإمام ابن بري.

المطلب الخامس: منزلة كتاب الشاطبيّة والدّر اللوامع.

زيادات أصول قراءة الإمام نافع في الشاطبية والدّر اللوامع.

المبحث الأول: باب الاستعاذة.

- المبحث الثّاني: باب البسمة.
- المبحث الثالث: باب ميم الجمع.
- المبحث الرابع: باب هاء الضمير.
- المبحث الخامس: باب المدّ والقصر.
- المبحث السادس: باب الهمزات.
- المبحث السابع: باب التّقل.
- المبحث الثامن: باب الإظهار والإدغام.
- المبحث التاسع: باب التّون الساكنة والتنوين.
- المبحث العاشر: باب الإمالة.
- المبحث الحادي عشر: باب الرّاءات.
- المبحث الثاني عشر: باب اللّامات.
- المبحث الثالث عشر: باب الروم والإشمام.
- المبحث الرابع عشر: باب ياءات الإضافة.
- المبحث الخامس عشر: باب ياءات الزوائد.
- الخاتمة:

وفيها أهمّ النتائج والتوصيات.

الفهارس:

فهرس المصادر والمراجع.

❖ منهج البحث:

١- الالتزام بما تمّ ذكره في حدود البحث.

- ٢- إيراد كل مسألة في بابه تحت مبحث، ووضع زيادات الباب الواحد في مطالب.
- ٣- ترتيب البحث على أبواب الدرر اللوامع.
- ٤- إذا اختلفت الشروح في شرح بيتٍ تُحتمل الزيادة في أحدهما أخذت بما فيه الإضافة والزيادة؛ لما في ذلك من زيادة علم.
- ٥- ترجمة موجزة للأعلام الذين ورد ذكرهم في البحث، غير من وردوا في تراجم الأئمة.
- ٦- الالتزام بعلامات التقييم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط، وبقواعد البحث العلمي المعتمدة.
- ٧- نقل الآيات القرآنية من المصحف المطبوع في مجمع الملك فهد، وتخريج الآيات في صلب البحث.

التمهيد:

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الأصول

الأصول: جمع أصل، وهو في اصطلاح القراء: الحكم الكليّ الجاري في كلّ ما تحقّق فيه شرط ذلك الحكم^(١).

قال الضّبَاع^(٢): والأصول الدائرة على اختلاف القراءات سبعة وثلاثون أصلاً^(٣).

وتقسيم مسائل القراءات إلى أصول وفرش من مناهج التّأليف في القراءات، وأوّل واضح لهذا التّقسيم هو الإمام أبو الحسن الدّارقطني^(٤)، قال عنه ابن الجزري^(٥): "وتصدّر للإقراء في أواخر عمره، وألّف في القراءات كتاباً جليلاً لم يؤلّف

(١) الضّبَاع: محمّد علي، "الإضاءة في بيان أصول القراءة". بمراجعة: جمال الدّين محمّد شرف أ.

عبد الله علوان. (ط٢، طنطا: دار الصّحابة للتراث، ٢٠٠٢م)، ١١.

(٢) هو: علي بن محمد الضّبَاع، توفي عام (١٣٨٠هـ)، وله كتاب سمير الطالبين، ومنحة ذي الجلال وغيرهما. انظر: محمد خير رمضان، "معجم المؤلفين المعاصرين في آثارهم المخطوطة والمفقودة وما طبع منها أو حقق بعد وفاتهم"، (ط٣، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنيّة، ٢٠٠٤م) ١/٤٦٣.

(٣) الضّبَاع، "الإضاءة"، ١١.

(٤) هو: علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن، توفي عام (٣٨٥هـ). انظر: محمد بن محمد الجزري، "غاية النّهاية". تحقيق جمال الدّين محمد شرف ومجدي فتحي السيد، (ط١، طنطا: دار الصّحابة للتراث، ٢٠٠٩م). ٢/٨١١.

(٥) هو: محمد بن محمد بن الجزري، أبو الخير، توفي عام (٨٣٣هـ)، وله كتاب: التّشر في

مثله، وهو أول من وضع أبواب الأصول قبل الفرش ..."، واستمر المؤلفون بعده في القراءات بالأخذ بتقسيمه لما فيه من الوضوح والتيسير.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام نافع المدني

اسمه: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رُويم، الليثي مولاهم، المدني.

مولده: ولد في حدود: (٧٠هـ).

مشايخه: قرأ نافع على جماعة من تابعي المدينة، وهو الذي اشتهرت عنه مقولة: "قرأت على سبعين تابعياً، فما اتفق عليه اثنان اخترته، وشدّ به واحد تركته"، وهذا يدلّ على كثرة مشايخه، ومن أبرزهم: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وأبو جعفر القارئ المدني، وشيبة بن نصاح المدني، ويزيد بن رومان مسلم بن جندب.

تلاميذه: إسماعيل بن جعفر الأنصاري عيسى بن وردان سليمان بن مسلم بن

جماز مالك بن أنس.

مؤلفاته: الوقف التمام.

وفاته: توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة: (١٦٩هـ)، وقيل غير ذلك (١).

المطلب الثالث: ترجمة الإمام الشاطبيّ الأندلسي

اسمه: القاسم بن فيره بن خلف، أبو القاسم الشاطبيّ الرعيني الأندلسي.

مولده: ولد بشاطبة آخر سنة: (٥٣٨هـ).

مشايخه: من أبرزهم: محمد بن أبي العاص النفزي، وابن هذيل، وأبو طاهر

السلفي.

تلاميذه: من أبرزهم: أبو الحسن السخاوي، ومحمد القرطبي.

القراءات العشر، وغيره. انظر: الجزري، "غاية النهاية". ١٢١٦/٣.

(١) محمد بن محمد الجزري، "غاية النهاية". تحقيق جمال الدين محمد شرف ومجدي فتحي السيد،

(ط ١، طنطا: دار الصحابة للتراث، ٢٠٠٩م)، ١٣١٩/٣.

مؤلفاته: حرز الأماني ووجه التّهاني، عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، وغيرها.

وفاته: توفي رَحِمَهُ اللهُ تعالى سنة: (٥٩٠هـ) (١).

المطلب الرابع: ترجمة الإمام ابن بري

اسمه: هو: علي بن محمد بن عليّ، أبو الحسن، الشهير بابن بريّ، الرباطي التازي.

مولده: ولد بتازة في حدود: (٦٦٠هـ).

مشايقه: من أبرزهم: مالك بن عبد الرحمن المالقي، المعروف بابن المرحل، وأبو الربيع سليمان بن محمد الشريشي، وإليه أشار بقوله:

حسبما قرأتُ بالجميعِ عن ابن حمدون أبي الربيعِ

المقرئ المحقق الفصيح ذي السند المقدم الصّحيح (٢)

تلاميذه: من أبرزهم: عبد المهيم بن محمد الحضرمي، ومحمد بن محمد بن إبراهيم الشهير بأبي البركات البليقي.

مؤلفاته في القراءات: أرجوزة الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، والقانون في رواية قالون وغيرها.

وفاته: توفي رَحِمَهُ اللهُ بتازة يوم الثلاثاء ٢٣ من شهر شوال عام (٧٣٠هـ)، وقيل:

عام: (٧٣١هـ) (٣).

(١) ابن الجزري، "غاية التّهاية"، ٩١٧/٢.

(٢) ابن بري، "الدرر اللوامع"، البيت رقم: ٢٨-٢٩.

(٣) سعيد أعراب، "القراء والقراءات بالمغرب"، (ط: ١، دار الغرب الإسلامي) ٢٤.

المطلب الخامس: منزلة كتاب الشاطبية والدرر اللوامع

يتبوأ كتاب الشاطبية منزلة مرموقة في علم القراءات، ومن أدلة ذلك شهادة العلماء عليها وعنايتهم بها، وحرصهم على حفظها وشرحها وتحديثها ومعارضتها، قال عنها القسطلاني^(١): "... المشتعلة على القراءات السبع، الفائقة في الإيجاز والجمع، الساري سرّها في سائر القلوب والأسرار، المتلقاة بالقبول من علماء الأمصار ... وقال ابن الأكفاني^(٢): إنّها نسخت سائر كتب فنّ القراءات لضبطها بالنّظم"^(٣).

وقال الذهبي^(٤) عنها وعن العقيلة: "قد سارت بهما الركبان، وخضع لهما فحول الشعراء، وكبار البلغاء، وحدّاق القراء، فلقد أبدع وأوجز، وسهّل الصعب"^(٥). وكان يريدو القراءات قبل الإمام الشاطبي يحفظون المنشورات من المؤلّفات، كالعنوان والتيسير وغيرها إلى أن جاء الإمام الشاطبي وفتح الله على يديه ونظم قصيدته منطلقاً

-
- (١) هو: أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، أبو العباس، شهاب الدين، توفي سنة: (٩٢٣هـ). انظر: محمد بن عليّ الشوكاني، "البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع". تحقيق: حسين عبد الله العمري، (ط٢، دمشق: دار الفكر، ٢٠١٠م) ١١٦.
- (٢) هو: محمد بن إبراهيم بن ساعد السنجاري، توفي عام (٧٤٩هـ)، محمد الشوكاني، "البدر الطالع" تحقيق: حسين العمري، (ط٢، دمشق، دار الفكر ٢٠١٠م) ٥٩٨.
- (٣) أحمد بن محمد القسطلاني، "الفتح المواهي في ترجمة الإمام الشاطبي". تحقيق: إبراهيم بن محمد الجرومي، (ط١، عمان: الأردن-)، دار الفتح ٢٠٠٠م) ٦٩.
- (٤) هو: محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله الذهبي، توفي عام (٧٤٨هـ)، ابن الجزري، "غاية النهاية". ٩٨٧/٢.
- (٥) محمد بن أحمد الذهبي، "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار". تحقيق: طيار آلي قولا، (ط: المملكة العربية السعودية: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م) ٣/١١١٠.

من التيسير فيسر الله به معاناة حفظ المنثور.

أما منزلة الدرر اللوامع فهي وإن كان الأول أشهر منها في بعض الأقطار من أفضل من قيد قراءة نافع بالتّظم، وسهّلها برجزه، وجمع مسائل متفرقة بأسلوب سهل وبديع، وقد أثنى العلماء الكبار عليه وبيّنوا منزلته في الإقراء، وتظهر مكانة هذه المنظومة وأهميتها عند ما نعرف أنّ المغاربة كانوا قبلها يعتمدون في قراءة نافع على القصيدة الحصريّة، غير أنّهم إذا وصلوا باب الرّاءات يأخذون بما في الشاطبية نظرًا لقصور الحصريّة، فجاءت هذه المنظومة لتسدّ هذه الفجوة الكبيرة، ولتوحد الجهود في المنهج التعليمي، واستجاب لمطلب حيويّ كان يؤرّق المقتصرين على رواية ورش^(١) من المغاربة، والراغبين فيها من غيرهم^(٢).

قال المارغني^(٣): "فمن أجلّ ما ألف فيها [قراءة نافع] من المختصرات، التي أغنت عن كثير من المطوّلات، أرجوزة الإمام الفاضل، العالم الكامل، القارئ المحقّق، والمقرئ المدقّق، ذي العلوم الرائدة، والمصنفات الفائقة، فقد ضمّنها قراءة نافع من روايتي قالون وورش، وبيّن الخلاف بينهما في الأصول والفرش، وأورد فيها ما أمكنه من الحجج والتوجيهات، مع الاختصار وقلة التعقيد في العبارات؛ ولذلك اعتنى كثير من الناس بحفظها، واشتغلوا بقراءتها وفهم لفظها"^(٤).

(١) هو: عثمان بن سعيد، أبو القاسم، الملقب بورش، توفي عام (١٩٧هـ). انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ٧٣٨/٢.

(٢) انظر: عبد الرحمن بن القاضي "الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع". تحقيق أحمد بن محمد البوشخي، (ط ١، مراكش: المطبعة الوراثة الوطنية، ٢٠٠٧م) ١/٢٥٧.

(٣) هو: إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني، توفي عام (١٣٤٩هـ)، وله كتاب القول الأجلني، وطالع البشري وغيرهما. انظر: البكاري، "النجوم الطوالع"، ١١.

(٤) المارغني، إبراهيم، "النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع". تحقيق:

(زيادات أصول قراءة الإمام نافع في الشاطبية والدرر اللوامع)

وفيها مباحث:

المبحث الأول: باب الاستعادة**المطلب الأول: موضع الاستعادة**

زاد الشاطبي على الدرر اللوامع التصريح بموضع الاستعادة، وهو أتمها تكون قبل القراءة فقال:

إذا ما أردت الدهر تقرأ فاستعدّ

قال السخاوي^(١): "وقوله: (إذا ما أردت) تبيين على معنى قوله ﷺ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ [سورة النحل: ٩٨]؛ لأنّ معناه: وإذا أردت قراءة القرآن..."^(٢).

ولم يذكر ابن بري هذا الحكم، قال المنتوري^(٣): "... فكذلك التّعوذ يكون بعد إرادة القراءة وقبل القراءة، فالإرادة سبب في القراءة، والقراءة مسببة، فحذف السبب وأقيم المسبب مقامه ... ولم يتعرّض الناظم لبيان هذه المسألة، ولعلّه إنّما ترك

عبد السلام البكاري، (القاهرة: دار الحديث ٢٠٠٨م)، ٢٦.

(١) هو: علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، توفي عام (٦١٤هـ)، وله كتاب الوسيلة وجمال القراء وغيرها. انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ٨٢٣/٢.

(٢) علي بن محمد السخاوي، "كتاب فتح الوصيد في شرح القصيد". تحقيق: الدكتور مولاي محمد الإدريسي الطاهري، (ط٢، الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، ٢٠٠٥م). ١٩٧/٢.

(٣) هو: محمد بن عبد الملك، أبو عبد الله القيسي، المعروف بالمنتوري، توفي عام (٨٣٤هـ)، وله كتاب الإدغام الكبير لأبي عمرو بن العلاء، والحكايات المختلفة، وغيرها. انظر: أحمد باب التنبكتي، "كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديثاج"، دراسة وتحقيق محمد مطيع، (ط١، المملكة المغربية، ٢٠٠٠م) ١٣٢/٢.

الكلام عليها لشهرتها، ومعرفة أهل الأداء بما" (١).

المطلب الثاني: صيغة الاستعاذة

زاد الشاطبي جواز الزيادة على صيغة التَعَوُّذ الواردة في سورة النَّحْل فقال:
 وإن نَزَدَ لِرَبِّكَ تَنْزِيهاً فَلَسْتَ مَجْهَلاً
 قال الجعبري (٢): "هذه الزيادة - وإن أطلقها وخصَّها - فهي مقيدة بالرواية،
 وعمامة في غير التنزيه" (٣)، وقال ابن القاصح (٤): "وقوله: فلست مجهلاً: أي لست
 منسوباً إلى الجهل؛ لأن ذلك كله صواب ومروي" (٥).
 وقد ذكر ابن بري أنّ غير صيغة النَّحْل لا يُختار، فقال: "وغير ما في النَّحْل لا
 يُختار".

ويشمل ذلك: الزيادة على صيغة النَّحْل، والنقص منها، وصيغاً أخرى غير
 الواردة في النَّحْل، قال المارغني: "لا يختار أي: على ما في النَّحْل، فمفهومه أنّ المختار
 هو ما في النَّحْل ... فغير ما في سورة النَّحْل من ألفاظ التَعَوُّذ جائز غير مختار، وما في

(١) محمد بن عبد الملك المنتوري، "شرح الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع"، تحقيق
 الصّدّيق سيدي فوزي، (ط ١، ٢٠٠١م) ٩٥/١.

(٢) هو: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، أبو العباس الجعبري، توفي عام (٧٣٢هـ)، انظر: ابن
 الجزري، "غاية النهاية"، ٤٥/١.

(٣) إبراهيم بن عمر الجعبري، "كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه النهائي"، تحقيق فرغلي
 سيد عرباوي، (ط ١، الحيزة: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ٢٠١١م)، ١٧٤/١.

(٤) هو: علي بن عثمان بن محمد ابن القاصح، توفي عام (٨١١هـ)، وله كتاب سراج القارئ
 المبتدي، والأمامي المرضية وغيرهما. انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ٨٠٧/٢.

(٥) علي ابن القاصح، "سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي"، راجعه: علي محمد
 الضبّاع، (ط ٣، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٥٤م) ٢٦.

التحل جائر محتاز" (١).

المطلب الثالث: الإخفاء بالتعوذ

اختلف شراح الشاطبية في توجيه قوله:

وإخفاؤه فصل أباه وعاتنا

حيث يرى كثيرٌ منهم أنّ في البيت رموزاً كالسّخاوي وغيره، قال في شرحه: "نقل إخفاء التّعوذ عن حمزة ونافع في قوله: فصل أباه وعاتنا، وأشار بظاهر اللفظ إلى ضعف هذا المذهب... " (٢)، وقال الإمام شعلة (٣): "والفاء رمز حمزة والألف رمز نافع، والواو في (وُعاتنا) للفصل، أي: روى الإخفاء عن حمزة (٤) ونافع" (٥).

بينما أخذ غيرهم بعدم وجود رمزٍ فيه كالصّبّاع وعبد الفتاح القاضي (٦) من المتأخرين، قال الصّبّاع في شرحه: "يعني أنّ إخفاء التّعوذ حكم من أحكامه ردّه

(١) المارغني، "النجوم الطوالع"، ٥٠.

(٢) علي بن محمد السّخاوي، "كتاب فتح الوصيد في شرح القصيد"، ٢٠٠/٢.

(٣) هو: محمد بن أحمد بن محمد الموصلّي، توفي عام (٦٥٦هـ)، وله كتاب كنز المعاني والعنقود وغيرهما. انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية" ٩٩٨/٢.

(٤) هو: حمزة بن حبيب الزيات، أبو عمارة، توفي عام (١٥٦هـ) وقيل غير ذلك. انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ٣٩٥/١.

(٥) محمد بن أحمد الموصلّي، "كنز المعاني في شرح حرز الأماني"، تحقيق محمد بن إبراهيم المشهداني، (ط١، دمشق: دار الغوثاني للدراسات القرآنية دار البركة، ٢٠١٢م) ٣٣٥/١.

(٦) هو: عبد الفتاح عبد الغني قاضي، توفي عام (١٤١٩هـ)، وله كتاب الوافي في شرح الشاطبية، والجامع لقراءة نافع وغيرهما. انظر: إلياس البرماوي، "إمتاع الفضلاء بتراجم القراء بعد القرن الثامن الهجري"، (ط٢، المدينة المنورة: دار الزمان) ٢٤٨/١.

علمائنا الوعاة؛ لأنّ الآية مطلقة، وتقييدها بالإخفاء خلاف الظاهر" (١)، وقال القاضي: "ولكنّ الصّحيح أن لا رمز في البيت، وأنّ قوله: (فصل) معناه فرق، وأنّه بيان لحكمة إخفاء التّعوذ، وهو الفرق بين القرآن وغيره، أو معناه: أنّ إخفاء التّعوذ حكم من أحكامه، وكيفية من كفيّياته، فكأنّه قال: إخفاء التّعوذ فرق بين القرآن وغيره، أو كيفية من كفيّياته، ردّه علمائنا الحفّاظ الأثبات ولم يأخذوا به، بل أخذوا بالجهر به في جميع القرآن ولك القراء، كما أفاد ذلك عموم قوله:

..... فاستعدّ جهاراً من الشيطان بالله مسجلاً (٢)

ومن أثر القول بعدم وجود رمز في البيت ثبوت زيادة وجه الإخفاء في الدرر اللوامع على الشاطبية، قال ابن برّي:

..... والاختفاء روى المسيّب

قال المارغني: "وروى إسحاق المسيّب عن نافع إخفاءه، أي الإسرار به في جميع القرآن" (٣).

وعلى القول بوجود رمز في الشاطبية فقد أوردته بصيغة تفيد ضعف الإخفاء، قال الإمام السخاوي: "وأشار بظاهر اللفظ إلى ضعف هذا المذهب" (٤)، كما أنّها أوردته برمز نافع، وهذا يجعل احتمال نقله عن راويّه المعتمدين في المتن (قالون وورش) - إذ هما راوياه في متن الحرز - والأمر ليس كذلك، فيكون قد زاد عليه لفظ ابن برّي

(١) علي بن محمد الضباع، "إرشاد المرشد إلى مقصود القصيد"، تحقيق: جمال شرف وعبد الله علوان (ط ١، طنطا: دار الصحابة للتراث، ٢٠٠٦م) ٣١.

(٢) عبد الفتاح عبد الغني، "الوافي في شرح الشاطبية". (ط ٦، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م). ٣٦.

(٣) المارغني، "النجوم الطوالع"، ٥١.

(٤) السخاوي، "فتح الوصيد"، ٢٠٠/٢.

نسبة الإخفاء لمن قال به من أصحاب نافع، فهو أكثر صراحة، وأدق نسبة^(١).

المبحث الثاني: باب البسمة

المطلب الأول: حكم الأربع الزهر

اتفق متنا الشاطبية والدّر اللوامع على إثبات ما يُعرف بالأربع الزهر عند القراء لورش، ثم اختلفا في تفصيلها، قال الشاطبي:

ويعضهم في الأربع الزهر بسملا
 لهم دون نصّ

أي: أنّ بعض من أخذ بوجهي السكت والوصل بين السور لورش بسمل في الأربع الزهر، قال شعلة: "وبعض القراء في السور الأربع ييسملون لتلا يصلوا أواخر ما قبلهنّ بمنّ فلا يحسن ... فافهم ذلك المذهب، وليس ذلك المذهب متروكاً نصره، أي: مؤيّد قويّ"^(٢).

وقال ابن برّي:

والسكّك أولى عند كلّ ذي نظرٍ لأنّ وصفه الرّحيم معتبرٌ

ذَكَرَ المارغني أنّه: "أراد أن يبيّن في هذا البيت ما هو الأولى في دفع القبح على تسليمه، وأن يضعف قول من بسمل في السور الأربع المتقدّمة، فقوله: (والسكّك أولى البيت)، أي: السكت اليسير بين هذه السور أولى في دفع القبح من الفصل

(١) انظر: الثعالبي، "المختار من الجوامع في محاذة الدّر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع"،

(ط ١، الجزائر: المطبعة الثعالبية، ١٣٢٤م) ٨.

(٢) الموصلي، محمد بن أحمد، "كنز المعاني". ٣٤٤/١.

بالبسمة، عند كل ذي نظر سديد؛ لأنّ وصف الله تعالى وهو ﴿الرَّحِيمِ﴾ من ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [سورة الفاتحة: ١]، معتبر فيه عند وصله بهذه السور الأربع ما اعتبروه في وصل ما قبلهنّ بهنّ من القبح... فالقبح الذي فرّ منه من فصل بالبسمة قد وقع في مثله، فالمصير إلى السكت أولى لزوال قبح اللفظ به مع كونه منقولاً عن ورش، وتخصيص البسمة له بالسور الأربع غير منقول عنه...^(١).

فظهر بمجموع ما تقدّم أنّ في الأربع الزهر ثلاثة مذاهب:

المذهب الأوّل: إجراؤها كسائر السور، وعدم تخصيصها بحكم معيّن، فمن كان يقرأ في غيرها بالسكت بين السورتين سكت بينهما، ومن كان يأخذ بالوصل بين السورتين في غيرهنّ وصل بينهما، ومن بسمل بين السورتين في غيرهنّ بسمل بينهما، وهذا مسلك الجمهور.

المذهب الثاني: البسمة بينهما، وهذا مأخوذ من قول الشاطبي:

..... وبعضهم في الأربع الزهر بسملا
..... لهم

وقول ابن بري:

..... وبعضهم بسمل عن ضروره

المذهب الثالث: السكت بينهما مطلقاً، سواء قرئ غيرها بالبسمة أو الوصل

أو السكت، وهذا هو الوجه الذي زادته الدّر اللوامع على الشاطبية.

(١) المارغني، "النجوم الطوالع"، ٥٦.

المطلب الثاني: البسمة أول الفاتحة

زاد ابن بري التصريح بلزوم البسمة أول الفاتحة مطلقاً فقال:
 وَذَكَرَهَا فِي أَوَّلِ الْفَاتِحِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لِأَمْرٍ وَاضِحٍ
 بَيَّنَّ أَنَّ الْبِسْمَةَ مَتَحْتَمَةً أَوَّلَ سُورَةِ الْحَمْدِ لِلَّهِ، وَهِيَ الْفَاتِحَةُ، أَمَّا شَرَاخُ الشَّاطِطِيَّةِ
 فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي تَنْصِيصِ الشَّاطِطِيِّ عَلَى ذَلِكَ، وَصَرَّحَ أَبُو شَامَةَ^(١) بِعَدَمِ ذِكْرِهِ لَهُ
 فَقَالَ: "قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْقِرَاءِ فِي الْبِسْمَةِ أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ، سِوَاءِ
 وَصَلَهَا الْقَارِئُ بِسُورَةٍ أُخْرَى قَبْلَهَا أَوْ ابْتَدَأَ بِهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ فِي الْقَصِيدَةِ اعْتِمَاداً
 عَلَى أَنَّ الْفَاتِحَةَ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ لَا يَكُونُ الْقَارِئُ لَهَا إِلَّا مُبْتَدَأً"^(٢).
 وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ شَرَاخِهَا إِلَى وَجُودِ هَذَا الْحُكْمِ فِيهَا، وَخَرَّجُوهُ مِنْ قَوْلِهِ: "فِي
 ابْتِدَائِكَ" وَقَسَمُوا الْإِبْتِدَاءَ إِلَى نَوْعَيْنِ:

النوع الأول: الابتداء الحقيقي، وهو الابتداء عن قطعٍ أو وقف.
النوع الثاني: الابتداء الحكمي، ومثّلوا لذلك بأول الفاتحة؛ وأنّ البسمة
 متحتمة أولها ولو وُصِلت بسورة الناس، قال الفاسي^(٣): "وفي هذه الجملة تنبيه على

(١) هو: عبد الرحمن بن إسماعيل، أبو القاسم الدمشقي، المعروف بأبي شامة، توفي عام (٦٦٥هـ)، وله كتاب المرشد الوجيز ونظم المفصل، وغيرها. انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ٥٥٠/٢.

(٢) عبد الرحمن بن إسماعيل، "إبراز المعاني من حرز الأمان"، تحقيق جمال الدين محمد شرف، (ط ١، طنطا: دار الصحابة للتراث، ٢٠٠٩) ١٤٦/١.

(٣) هو: محمد بن حسن، أبو عبد الله الفاسي، توفي عام (٥٥٦هـ)، وله كتاب اللآلئ الفريدة. انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ١٠٥٧/٣.

ما ذكره صاحب التيسير من اتفاقهم عليها في فاتحة الكتاب في الحالين، وذلك أنّ الفاتحة لا تكون إلّا مبتدأً بها في الغالب، وإذا قدر وصلها بما قبلها لم يعتدّ بالوصل لندوره، وجعلت كالمبدوء بها، فبمثل فيها كما تقدّم، فهي إذاً لا تكون إلّا مبتدأً بها، حقيقةً أو حكماً... " (١)، وبهذا لا تكون ثمّت زيادة للدّر على الشاطبية، ولا شكّ أنّ نصّ ابن برّي أصرح، والحكم عنده أوضح، وقد ردّ السمين (٢) احتمال وجود هذا الحكم في الشاطبية فقال متعجباً الفاسي: "إلّا أنّ أخذ هذا الحكم من هذه الجملة فيه نظر، ونقل أبو شامة الاتفاق على ذلك، إلّا أنّه قال: ولم يذكره في القصيدة... وهذا يدلّ على أنّ فهم هذا الحكم من البيت بعيداً" (٣)، فظهر بهذا زيادة الدرر اللوامع على الشاطبية حكم البسملة أوّل الفاتحة، والله الموفق.

المطلب الثالث: البسملة أوّل الأجزاء (٤)

دكر الإمام الشاطبي أنّ القارئ مخيّر في البسملة عند البدء بالأجزاء، إن شاء

- (١) محمد بن حسن، "اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة"، تحقيق عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى، (ط٢)، الرياض: مكتبة الرشد، ناشرون، ٢٠١٠م/١/١٦١.
- (٢) هو: أحمد بن يوسف، أبو العباس الحلبي، المعروف بالسمين النحوي، توفي عام (٧٥٦هـ)، له كتاب الدرّ المصون، والعقد النّضيد، وغيرها. انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ١/٢٣٥.
- (٣) أحمد بن يوسف، "العقد النّضيد في شرح القصيد"، تحقيق: أيمن رشدي سويد، (ط١)، جدة: دار نور المكتبات، ٢٠٠١م/١/١٠٦.
- (٤) المراد بالأجزاء هنا هو: ما عدا الآية الأولى من السّورة، قال أبو شامة: "وفي ابتداء الأجزاء والأحزاب والأعشار وغير ذلك، ويجمع ذلك أن تقول: كلّ آية يتبدأ بها غير أوائل السّور... " ١/١٤٦.

أتى بها وإن شاء تركها فاستخدم لفظاً: "التخيير" عند قوله:
 وفي الأجزاء خير من تلا

قال السمين: "والحكم فيها أنّ القارئ مخيرٌ في الإتيان بالبسملة وعدمه" (١).
 ويذهب ابن برّي إلى أنّ البسملة هو المختار عند بعض العلماء فاستخدم لفظاً:
 "اختار"، أي: أنّ البسملة مختارٌ عند بعض أولى الأداء ومقدّمٌ لديهم على تركها في
 أوّل الأجزاء، قال:

واختارها بعض أولى الأداء لفضلها في أوّل الأجزاء

والتخيير غير الاختيار، قال الثعالبي (٢): "الذي نصّ عليه أبو عمرو وغيره إنّما
 هو التخيير فيها لا اختيارها، والتخيير خلاف الاختيار" (٣)، ففي التخيير تسوية طرفي
 الخلاف، وفي الاختيار ترجيح أحدهما، إلّا أن يكون توسّعاً في العبارة، ويُشكل عليه
 الوقوف على المعنى المراد، فالأولى بقاء كلّ عبارة على معناها، وقد رجّح المنتوري
 رجوع ابن برّي عن هذا اللفظ وتعديله فقال: "وثبت في رواية البلقيي (٤) عوضاً من
 ذلك ما نصّه:

(١) الحلبي، أحمد بن يوسف، "العقد النضيد"، ٣٤٩/١.

(٢) هو: عبد الرحمن بن محمد، أبو زيد الثعالبي، توفي عام (٨٧٥هـ)، وله كتاب الجواهر الحسان،
 وروضة الأنوار، وغيرهما. انظر: عادل نويهض، "معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى
 العصر الحاضر"، (ط٢)، بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية ١٩٨٠م) ٩٠.

(٣) عبد الرحمن بن محمد، "المختار من الجوامع"، ١١.

(٤) هو: محمد بن محمد، أبو البركات البلقيي، توفي عام (٧٧١هـ)، وله كتاب الإفصاح، وديوان
 العذب الأجاج، وغيرهما. انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ١٢٠٢/٣.

وبعضهم خيّر في الأداء لفضلها في أول الأجزاء

ورواية البليقي هي الأخيرة عن الناظم، وهي الصحيحة، قال الشاطبي:

وفي الأجزاء خيّر من تلا

فيظهر أنّ الناظم رجع عن الاختيار إلى التخيير^(١). وعلى هذا لا يوجد ثمّ فرق بين الدرر والشاطبيّة، لكن لم يأخذ بهذا الرجوع عدد من العلماء، قال المتوي عن لفظ: (واختارها): "كذا ثبت هذان البيتان في رواية الحضرمي^(٢) والمكناسي^(٣)، وكذا وقفتُ عليهما بخطّ الناظم"، وعليه اقتصر المارغني.

فثبت بمجموع ما تقدّم ما يلي:

أولاً: التخيير هو مذهب الشاطبيّة عند البدء بالأجزاء، ويُتمثل لابن بري.

ثانياً: عدم البسملة عند البدء بالأجزاء، وهذا مأخوذ من فحوى قول ابن

بري:

..... بعض أولي الأداء

أي: لم يجز البسملة البعض الآخر عند البدء بالأجزاء، قال المارغني: "ومفهومه أنّ غير هذا البعض لم يخترها في ذلك، وهو محتمل لاختيار تركها، وهو مذهب

(١) محمد بن عبد الملك المنتوري، "شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع". (ط ١)، ٢٠٠١م/١/١٢٣.

(٢) هو: عبد المهيم بن محمد، أبو محمد الحضرمي، توفي عام (٧٤٩هـ). انظر: الزركلي، خير الدين، "الأعلام"، (٥ ط)، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م/٤/١٦٩.

(٣) هو: يوسف بن علي، أبو الحجاج المكناسي، توفي عام (٧٨١هـ). انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ١٤١٠م/٣.

المغاربة، ومحتمل للتفصيل، وهو أن يؤتى بها لمن يسمل بين السورتين كقالبون، وتترك لمن لم يسمل بينهما، وإليه ذهب بعض أهل الأداء، ومحتمل للتخير في الإتيان بها وتركها، وهو الذي صرح به الشاطبي... "(١).

ثالثاً: اختيار البسمة على تركها عند البدء بالأجزاء، وهذا مأخوذ من صريح

كلام ابن بري حيث قال:

واختارها بعض أولي الأداء

قال السمين: "واختار بعضهم تركها، وبعضهم الإتيان بها" (٢)، وقال في القصد النافع: "قوله: (واختارها) يعني: البسمة، يقول: اختار استعمالها في أول الأجزاء بعض أهل الأداء، أي: في أوائلها ... وفي ضمنه أن بعضهم لم يجزها" (٣).

فيكون الشاطبي بما تقدّم قد زاد مذهب التّخيير على ابن بري، وزاد ابن بري مذهب اختيار الإتيان بها ومذهب تركها على الشّاطبيّة، فتكون المذاهب بمجموعهما ثلاثة.

المبحث الثالث: باب ميم الجمع

المطلب الأوّل: صلة ميم الجمع وعدمها

زاد الشاطبي وجه صلة ميم الجمع قبل محرّك لقالبون فقال:

(١) المارغني، "النجوم الطوالع"، ٦٠.

(٢) الحلبي، أحمد بن يوسف، "العقد النضيد"، ٣٤٩/١.

(٣) محمد بن إبراهيم، "القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع"، تحقيق: التلميذي

محمد محمود، (ط١، جدة: دار الفنون، ١٩٩٣م) ٩٣.

وصل ضمّ ميم الجمع قبل محرّكٍ دراكاً وقالون بتخييره جلا

واقصر ابن بزّي على وجه الإسكان له فقال:

وكلّها سكّنها قالون ما لم يكن من بعدها سكّون

قال المنتوري: "وكان حقّ الناظم أن يذكر التخيير عن قالون في هذه الميم؛ لأنّ

الدّاني قد ذكره حسبما تقدّم، وقد قال الشاطبي:

وقالون بتخييره جلا

ولكنّه اقتصر على ذكر الإسكان؛ لأنّه المشهور المعمول به في رواية أبي نسيط

عنه" (١).

المطلب الثاني: دخول الإشارة في ميم الجمع

زاد ابن بزّي ذكر الخلاف في دخول الإشارة - الرّوم والإشمام - في ميم الجمع وقفاً، فقال: "وفي الإشارة لهم قولان"، قال الشريشي: "وقد أجاز فيها الإشارة أبو محمد مكي (٢)، ومنعها أبو عمرو (٣)، ولا يكون هذا إلّا على مذهب من ضمّها في الوصل، وأمّا على مذهب من أسكنها فلا سبيل إلى الإشارة؛ إذ لا حركة يشار إليها" (٤).

(١) المنتوري، "شرح الدّر اللوامع"، ١/١٣٦.

(٢) هو: مكي بن أبي طالب القيسي، توفي عام (٤٣٧هـ)، وله كتاب الرعاية والكشف وغيرهما.

انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ٣/١٢٩٢.

(٣) هو: عثمان بن سعيد، أبو عمرو الدّاني، توفي عام (٤٤٤هـ)، انظر: ابن الجزري، "غاية

التهاية"، ٢/٧٣٩.

(٤) الشريشي، "القصد التّافع"، ١٠٣.

لكنّه يرى أنّ تركه أوّلِي، وأوفق للقياس والأخذ به مخالف لاختيار جلّ النَّاسِ،
قال:

وتركها أظهر في القياس وهو الذي ارتضاه جلّ النَّاسِ
قال المنتوري: "وكان حقّ النَّاطم أن لا يذكر الإشارة إلى ميم الجميع؛ لأنّ ذلك
شيء قاله مكّي وقاسه على غيره ولم يتابعه عليه أحد ممّن يعتمد عليه؛ لظهور فساد
قياسه"^(١). وبمنعها قطع الشاطبي فقال:
وفي هاء تأنيث وميم الجميع قلّ وعارض شكل لم يكونا ليدخلا

المبحث الرابع: باب هاء الضمير

المطلب الأوّل: هاء: ﴿هَذِهِ﴾

زاد ابن برّي التصريح بحكم الهاء الثّاني في ﴿هَذِهِ﴾ [سورة البقرة: ٣٥]، فقال:
وهاءٌ هذه كهاء المضمّر

قال المارغني: "ذكر في هذا البيت حكم هاء من لفظ: ﴿هَذِهِ﴾ حيثما وقع
في القرآن، وقد تبرّع بذكرها في هذا الباب؛ لأنّها غير داخلة في التّرجمة لكونها ليست
بهاء ضمير، وإنّما هي مبدلة من ياء كما قاله الدّاني، وإنّما ذكرها هنا لمشاركتها لهاء
الضمير الواقعة بعد كسرة لشبهها بها في كونها متطرّفة بعد كسرة فأعطيت حكمها من
إثبات الصّلة وحذفها..."^(٢)، ولم يذكره الشاطبي، وإنّما يذكره بعض الشّراح كأبي

(١) المنتوري، "شرح الدرر اللوامع"، ١٤٣/١.

(٢) المارغني، "النجوم الطوالع"، ٦٨.

شامة^(١) والسّمين^(٢) في معرض تفصيلهم لهاء الضمير .

المبحث الخامس: باب المد والقصر

المطلب الأوّل: مقدار المد المتصل لقالون

زاد الدّرر اللوامع على الشّاطبيّة الإشباع في مقدار المدّ المتصل لقالون كما هو الحال في حرف المدّ قبل الساكن اللّازم، وذكر أنّ له في مقدار المنفصل خلافاً، الإشباع والقصر، قال:

أو همزةٍ لبعدها والثقلِ والخلف عن قالون في المنفصلِ

قال الشريشي: "فأما ورش فلا فرق عنده بين المتصل والمنفصل ... وأما قالون ففرّق بينهما، فمدّ المتصل كورش سواء، واختلف في المنفصل ..."^(٣)، وقال المارغني: "فأشار في هذين البيتين إلى أنّ نافعاً يشبع المدّ في أحرف المدّ لأجل همزة المحقّقة بعدهنّ كما يشبع لأجل الساكن اللّازم بعدهنّ، وأنّ ورشاً لا فرق عنده في الإشباع بين المتصل والمنفصل، وقالون فرّق بينهما، فأشبع المتصل، واختلف عنه في المنفصل، فروي عنه أنه كالم متصل وروي عنه قصره ... وسمّي واجباً لأنّ جميع القراء أوجبوا مدّه لكونهم اتفقوا على اعتبار أثر همزة، وهو زيادة المدّ، لكن اختلف أهل الأداء في مقدار تلك الزيادة لاختلاف نصوص النقلة فيها، فذهب كثير من أهل الأداء إلى أنّ المتصل كذي السكون اللّازم لا تفاوت فيه، وهذا صريح الناظم، حيث عطف قوله:

(١) أبو شامة، "إبراز المعاني"، ١/١٩٨.

(٢) الحلبي، "العقد النضيد"، ١/٥٧٤.

(٣) الشريشي، "القصد التّافع"، ١٢١.

(أو همزة) على قوله: (للساكن اللازم) فصار المعنى أنّ نافعاً يشبع مدهنّ للساكن اللازم بعدهنّ أو همزة بعدهنّ". ومقدار المدّ المتّصل عند الشاطبي لقالون هو التّوسّط، والمنفصل هو القصر والتّوسّط، ومقدار اللازم الإشباع للجميع، قال السخاوي في حكم المتّصل: "وكان شيخنا رحمه الله يرى في هذا الضرب بمدّتين: طولى لورش وحمزة، ووسطى لمن بقي" (١).

المطلب الثاني: أوجه البديل لورش

زاد الشاطبي وجه إشباع البديل لورش على الدرر اللوامع فقال: وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر وقد يروى لورش مطوّلاً ووسطه قومٌ" يعني أنّ ما وقع من حروف المدّ بعد همز محقق أو محقق بالتقل أو بالبديل أو بالتسهيل فجميع القراء بما فيهم ورش يقصرون المدّ، وزاد عليهم ورش وجهي الطول والتّوسّط (٢).

واقصر ابن بري على وجهي القصر والتّوسّط فقال: وبعده ثبتت أو تغيّرت فاقصّر وعن ورش توسّط ثبت قال المارغني: وقد استفيد من كلام الناظم أنّ لورش في هذا النوع وجهين: القصر والتّوسّط، ولقالون القصر فقط، ولم يذكر الطويل لورش؛ لأنّ الداني أنكره، والأوجه الثلاثة في الشاطبية... " (٣). وكلّها صحيحة منقولة، وجرى العمل بها على

(١) السخاوي، "فتح الوصيد"، ٢٧١/٢.

(٢) انظر: السخاوي، "فتح الوصيد"، ٢٧٤/٢.

(٣) المارغني، "النجوم الطوالع"، ٨١.

الأخذ بها كلّها.

المطلب الثالث: حكم الألف التي هي عوض عن التنوين بعد الهمزة

زاد ابن بريّ التصريح باستثناء الألف التي هي عوض عن التنوين وقفًا مما يجري

فيه حكم البدل لورش نحو: ﴿دُعَاءٌ وَنِدَاءٌ﴾ [سورة البقرة: ١٧١]، فقال:
وألفُ التنوين أعني المبدلُ منه لدى الوقوف لا تمدّ له

ولم يذكر الشاطبيّ هذا الاستثناء، قال الجعبري: "استدراك: يستثنى أيضاً الألف المبدل من التنوين، نحو ﴿لَوْ يَحِدُونَ مَلَجًا﴾ [سورة التوبة: ٥٧] ... لعروضه وقفًا"^(١)، وللتصريح بهذا الاستثناء أهمية بالغة؛ لذا عدّه ابن الجزري من الأصليين اللذين استثنيا من قاعدة البدل، قال: "وقد اتفق أصحاب المدّ في هذا الباب عن ورش على استثناء كلمة واحدة وأصلين مطّردين: فالكلمة ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [سورة النحل: ٦١] كيف وقعت ... وأما الأصلان المطّردان فأحدهما: أن يكون قبل الهمز ساكن صحيح وهما من كلمة واحدة ... والثاني: أن تكون الألف بعد الهمزة مبدلة من التنوين في الوقف، نحو: ﴿دُعَاءٌ﴾ [سورة البقرة: ١٧١] ..."^(٢).

المطلب الرابع: حكم بدل إسرائيل

زاد الدّر اللوامع التلويح إلى مدّ البدل في: ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [سورة البقرة: ٤٠]

فقال:

وباءُ إسرائيل ذات قصر — هذا الصّحيح عند أهل مصر

(١) الجعبري، "كنز المعاني"، ٥٥١/٢.

(٢) ابن الجزري، "النشر"، ١٠٩٦/٢.

فعبارته توحى بوجود خلاف في الكلمة، وقد صرح بذلك الشراح، قال الشريشي: "وفي قوله: (هذا الصحيح عند أهل مصر) إشعار بالخلاف، ولم يذكر ذلك أبو عمرو، وإنما هذا راجع لاختلاف نصوص الأئمة في ذلك، فإنّ أبا عمرو نصّ عليه بالقصر؛ لأنّه استثناه من هذا الفصل، ولم يستثنه شريح^(١) ولا مكّي بل ذكرا مده بنصّ جلي^(٢). وقال المارغني: "... وقالوا بقصر يائها لاستثقال مدّتين في كلمة أعجمية ... وهذا هو الصحيح عند أهل مصر كما قاله الدّاني، ونصّ على مدها جماعة من أهل الأدياء ونقلوه عن المصريين، وإلى هذه الكلمة والخلاف المذكور فيها أشار الناظم بقوله:

وياء إسرائيل
.....

البيت ... " (٣).

وقطع الشاطبي بقصر البدل فيها لورش قولاً واحداً، فقال في المستثنيات من المدّ البدل: "سوى ياء إسرائيل".

المطلب الخامس: حكم البدل في: ﴿يُؤَاخِذُ﴾

صرّح ابن بري بوجود خلاف في قصر بدل لفظ: ﴿يُؤَاخِذُ﴾ قال:

وفي يؤاخذ الخلاف وقعا
.....

(١) هو: شريح بن محمد بن شريح، توفي عام (٦٢٥هـ). انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ٤٩٢/١.

(٢) الشريشي، "القصد النافع"، ١٣٤.

(٣) المارغني، "التّجوم الطوالع"، ٨٣.

قال الشريشي: "وأما ﴿يُؤَاخِذُ﴾ فذكر فيه أبو عمرو في إيجاز البيان القصر، وذكر أنه إجماع من أهل الأداء ... على أنّ ظاهر قول أبي عمرو في التيسير والاقتصاد المدّ؛ إذ لم يستثنه فيهما، وباعتبار مجموع النّصّين، ذكر الناظم عفاً الله عنهما هذا الخلاف، واعتماداً على قول أبي القاسم الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ حيث قال:

وبعضهم يؤخذكم آلان مستفهماً

فذكر قصر هذه المواضع عن بعضهم، فدلّ ذلك على أنّ فيه خلافاً للمواضع الآخر" (١).

أما الشاطبي فقد اختلف الشّراح في جواز المدّ فيها بناءً على اختلافهم في مرجع الضمير في قوله: (وبعضهم)، فحمله الجمهور على التّرواة، قال ابن الجزري: "أي: وبعض رواة المدّ قصر يؤاخذ"، ثمّ تعقّبه بأنّ الإجماع على قصره (٢)، وعلى هذا فلا يكون ثمّ فرق بين القصيدتين، أمّا إذا أخذنا بإعادة ضمير (وبعضهم) إلى شيوخه كما فعل ذلك الجعبري حيث قال: (وبعضهم): " فالأولى حمّله على شيوخه" (٣)، فليس في قصرها حينئذ خلاف في الشّاطبية، وتكون الدّر قد زادت وجه المدّ فيها على الشاطبية.

(١) الشريشي، "القصد النافع"، ١٤٠.

(٢) ابن الجزري، "التّشر"، ١٠٩٧/٢.

(٣) إبراهيم بن عمر، "شرح الجعبري على متن الشاطبية - المسمى كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني". تحقيق: أ. فرغلي سيد عرباوي، (ط١، الجيزة: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ٢٠١١م). ٥٤٩/٢.

ومدُّ عَيْنٍ عند ورشٍ راجحٌ

قال المارغني: "وهي الموجودة في أكثر النسخ، وهي معترضة؛ لأنها تقتضي عدم رجحان المدّ لقالون، ورجحان غير المدّ له وهو التوسّط..."(١)، وعليه شرح الشريشي، قال شارحاً له:

ومدُّ عَيْنٍ عند ورشٍ راجحٌ

فذكر أنّ الراجح عند ورش المدّ، فدلّ ذلك على أنّ فيه عنه وجهاً آخر، وهو التوسط على ما قدّمناه في مدّه، وسكت عن قالون، فهل يحمل سكوته عنه على القصر؛ إذ هو ضد المدّ أو يحمل على التوسط الذي هو الوجه الثاني في مدّ عَيْنٍ، ولا يخرج بذلك عن ما اشترط من مذهب الدّاني، فإن قلنا بالتوسّط فلا نجد قائلاً يقول بهذا التفصيل، أعني أن يترجّح المدّ عند ورش، والتوسط عند قالون، غير أنّهم أطلقوا القول بالوجهين جميعاً لجميع القراء على ما تقدّم، وإن قلنا بترك التمكين فقد قيل به، وإن لم يكن مذهب أبي عمرو، قال أبو جعفر: لهؤلاء المتأخرين قولان: منهم من يمدّه لورش وحده، ولا يمدّه لسائر القراء... قال: ومنهم من يمدّه للجماعة. قال: ولا أعلم أحداً ترك مدّ (عَيْنٍ) لورش... فعلى هذا الترجيح قول الناظم؛ إذ قد رجّح المدّ عن ورش لثبوته عنه في القولين... فقد ثبت بهذا القول المدّ لورش، وترك المدّ في إحدى الروايتين لقالون، وإن لم يكن مذهب أبي عمرو، فلم يزل المصنّفون يترحمون على مذهب ويأتون بغيره"(٢).

(١) المارغني، "النجوم الطوالع"، ٩٠.

(٢) الشريشي، "القصد النافع"، ١٥١.

أما الشاطبي فقد أثبت وجهي الإشباع والتوسط في (عين) للجميع، دون تخصيص أحدٍ بترجيح في ذلك، وهو الذي يوافق ما جاء في نسخ أخرى للدرر اللوامع حيث يقول الناظم:

..... ومُدَّ عَيْنٌ عِنْدَ وَرْشٍ رَاجِحُ

وعلى هذا اعتماد المارغني وشرحه حيث قال: "... فأخبر أنّ مدّها يعني مدّاً مشبعاً على ما تقدّم راجحٌ عند كلّ القراء، نافع وغيره، ومفهومه أنّ غير المدّ مرجوح، وغير المدّ صادق بالتوسط والقصر، لكن يتعيّن حمّله على التوسط... (١)"، وعلى هذا المعنى الأخير فليس ثمّ فرقٌ في المسألة بين القصيدتين.

المبحث السادس: باب الهمزات

المطلب الأول: حكم البدء بالهمزة المخففة في باب الهمزتين من كلمتين

زاد الشاطبي ذكر حكم الابتداء بكلّ ما دخله التخفيف من الهمزات وصلاً فقال:

..... وكلُّ بَهْمَزٍ الكَلِّ يَبْدَأُ مَفْصَلاً

يعني بذلك " أنّ كلّ من سهّل الهمزة الثانية من المتفقين أو المختلفين فإنّما يسهّلها في حال وصلها بالكلمة قبلها التي فيها الهمزة الأولى، مثال ذلك: ﴿جَاءَ امْرُؤًا﴾، ﴿تَفِيءَ إِلَى﴾، ﴿جَاءَ أُمَّةً﴾؛ لأن الهمزتين حينئذ متصلتان، فأما إذا وقف على الكلمة الأولى التي في آخرها الهمزة الأولى، وابتدأ بالكلمة الثانية التي في أولها الهمزة الثانية، فلا مناص من تحقيق الهمزة الثانية؛ لانفصال الهمزتين في هذه الحال،

(١) المارغني، "النجوم الطوالع"، ٨٩.

حتى لو أراد القاء تسهيل الثانية المبتدأ بها لما أمكنه ذلك... "(١).

وسكت ابن بَرِّي عن هذا الحكم، وتبَّه عليه بعض شراحه، قال المنتوري: "قال في الإيضاح: وهذا التسهيل الذي ذكرناه، إنّما يكون في حال الوصل، وتلاصق الكلمتين، فإن انفصلتا بالوقف، حققت همزة المسهّلة لا غير، قال: وكذا حال كلّ ما تسهّل من الهمزتين، سواء كانت المسهّلة الهمزة الأولى أو كانت الثانية، إذا التقنا من كلمتين، وانفصلت الكلمة الأولى من الثانية، لعدم ما أوجب التسهيل" (٢).

المطلب الثاني: أوجه همزة الوصل قبل اللام بعد همزة الاستفهام

زاد الشاطبي وجه التسهيل في همز الوصل بعد همز الاستفهام نحو:

﴿الَّذِينَ﴾ [سورة الأنعام: ١٤٣] ﴿اللَّهُ﴾ [سورة النمل: ٥٩] فقال:

وإن همز وصلٍ بين لامٍ مسكّنٍ وهمزة الإستفهام فامدده مبدلاً
فللكلّ ذا أولى ويقصره الذي يسهّل عن كلّ كآلانٍ مثلاً

واقصر ابن بَرِّي على وجه الإبدال فقط فقال:

فصلٌ وأبدل همز وصل اللام مبدلاً بعيد همز الاستفهام

قال المنتوري، "واعلم أنّ فيها بعد ثبوتها خلافاً بين القراء والتحويين، فمنهم من يبدلها ألفاً، ومنهم يسهّلها بين بين، وعلى البديل اقتصر الناظم... وكان حقّ الناظم أن يذكر فيها الوجهين معاً؛ لأنّ الشاطبي ذكرهما في قصيدته... "(٣)، وقال المارغني:

(١) انظر: القاضي، "الواقي"، ٧٩.

(٢) المنتوري، "شرح الدرر اللوامع"، ٣١٨/١.

(٣) المنتوري، "شرح الدرر اللوامع"، ٣٢١/١.

"واقصر الناظم على الإبدال وكان حقه أن يذكر التسهيل أيضاً؛ لأنّ الإبدال وإن كان أولى وأرجح من التسهيل كما ذكره الشاطبي لكن أولويته لا تقتضي الاقتصار عليه بل تقتضي تقديمه على التسهيل أداءً... ولا يقال وجه التسهيل يؤخذ من قوله المتقدم: (فنافع سهل أخرى الهمزتين)؛ لأننا نقول: ذاك إما هو في همزتي القطع" (١).

المطلب الثالث: حكم همز وصل الفعل بعد همزة الاستفهام

زاد ابن بري ذكر حكم همز الوصل بعد همز الاستفهام في الأفعال نحو:

﴿أَطَّلَعَ﴾ [سورة مريم: ٧٨] ﴿أَسْتَكْبَرْتُ﴾ [سورة ص: ٧٥] فقال:

وبعده احذف همز وصل الفعلِ

قال الشريشي: "قد تقدّم أنّ همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام تكون مع لام التعريف وغيره... والكلام هنا في التي مع غير اللام، فقوله: (وبعده) أي: وبعد همز الاستفهام، يعني همزة الوصل الداخلة على الفعل، وسماها أيضاً همز وصل الفعل للزومها الفعل، نحو: ﴿أَطَّلَعَ﴾... " (٢). ولم يتطرق الشاطبي لهذا الحكم.

المبحث السابع: باب النقل

المطلب الأول: تحرير خلاف نقل: ﴿كُنَيْبَةَ﴾ (١٩) ﴿إِنِّي﴾ وعدمه

زاد ابن بري تحرير الخلاف في ﴿كُنَيْبَةَ﴾ (١٩) ﴿إِنِّي﴾ [سورة الحاقة: ١٩ - ٢٠] وبين جريانه على كلمة: ﴿مَالِيَةَ﴾ (٢٨) هَلَكَ ﴿﴾ [سورة الحاقة: ٢٨ - ٢٩]، حيث إنّ من قرأ بالنقل في ﴿كُنَيْبَةَ﴾ (١٩) ﴿إِنِّي﴾ [سورة الحاقة: ١٩ - ٢٠] يلزم معه الإدغام في هاء ﴿مَالِيَةَ﴾

(١) المارغني، "النجوم الطوالع"، ١٠٤، والمنتوري، "شرح الدرر اللوامع"، ٣٢٠/١

(٢) الشريشي، "القصد النافع"، ١٨٣.

﴿هَلَك﴾ [سورة الحاقة: ٢٨ - ٢٩]، ففهم من ذلك أنّ من قرأ بعدم التّقل في الأوّل يلزم معه عدم الإظهار في الثّاني، قال:
 وفي كتابيه خلفٌ ويجري في ادغام ماله

قال الشريشي: " فمن حقّق هناك ولم ينقل أظهر هنا، ومن نقل هناك أدغمها"^(١)، وقال المارغني: "يعني: ويجري الخلف أيضاً في إدغام هاء ﴿مَالِيَّة﴾ [سورة الحاقة: ٢٨] ﴿هَلَك﴾ [سورة الحاقة: ٢٨] في هاء ﴿هَلَك﴾ [سورة الحاقة: ٢٩] بالحاقّة أيضاً، فمن ترك التّقل هناك أظهر هنا، ومن نقل هناك أدغم هنا"^(٢)، قال عبد الفتّاح القاضي: "فالإظهار مفرّج على عدم التّقل، والإدغام مفرّج على النقل.

والمراد بالإظهار هنا: أن يسكت القارئ على هاء ﴿مَالِيَّة﴾ [سورة الحاقة: ٢٨] سكتة خفيفة من غير تنفس في حال وصلها بكلمة ﴿هَلَك﴾ [سورة الحاقة: ٢٩]"^(٣).

المطلب الثاني: الوجه الأصحّ في هاء: ﴿كَنِيَّة﴾ [إِنِّي]

زاد الشّاطبي التصريح بأنّ وجه الإسكان في ﴿كَنِيَّة﴾ [إِنِّي] أصحّ من وجه التّقل فقال:

..... وكتاييه بالاسكان عن ورش أصحّ تقبلاً

قال شعله: "وأما: ﴿كَنِيَّة﴾ [إِنِّي] فأصحّ التّقلّين عن ورش بإسكان الهاء بلا

(١) الشريشي، "القصد النافع"، ٢٠٤.

(٢) المارغني، "النجوم الطوالع"، ١١٤، والشريشي، "القصد النافع"، ٢٠٣.

(٣) القاضي، "الوافي"، ٩٠.

نقل حركة همزة ﴿إِنِّي﴾ إلى الهاء؛ لأنَّ هاء السَّكْت لا تتحرَّك بحال، وإمَّا قال: (أصح)؛ إذ جاء التَّنْقِل فيه عن ورش أيضاً، لكنَّ الأوَّل أصحَّ قبولاً من حيث الدليل" (١).

واكتفى ابن برِّي بإطلاق الخلاف فيها دون بيان أصحَّ الوجهين، فقال:
..... وفي كتابيه خلفُ

وهو ممَّا قد يوهَّم بالتَّحَادُها في القوَّة، والأمر ليس كذلك، قال المارغني: أي: وفي هاء ﴿كتابه إِنِّي ظننت﴾ بالحاقة خلاف عن ورش، فروى الجمهور عنه إسكان الهاء وترك نقل حركة الهمزة من ﴿إِنِّي﴾ إليها، وهو الأصحَّ المختار، واقتصر عليه كثير من الأئمة، وروى آخرون التَّنْقِل إليها كسائر الباب، والوجهان مقروء بهما، والأوَّل هو المقدم في الأداء" (٢)، ونصُّ الشَّاطِبيِّ بيِّنٌ في هذا التَّقْدِيم الأدائي بخلاف نصِّ ابن برِّي.

المبحث الثامن: باب الإظهار والإدغام

المطلب الأوَّل: وجه أكثر الرواة في: ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾، ﴿أَزْكَبَ مَعَنَا﴾

زاد ابن برِّي ذكر وجه الجمهور والأكثرين من الرواة في خلاف قالون (٣) في لفظي: ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾ [سورة الأعراف: ١٧]، ﴿أَزْكَبَ مَعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، قال:

(١) شعلة، "كنز المعاني"، ٤٨٩/١.

(٢) المارغني، "النجوم الطوالع"، ١١٣.

(٣) هو: عيسى بن مينا بن وردان، أبو موسى، الملقب قالون، توفي عام (٢٢٠هـ). انظر: ابن

الجزري، "غاية النهاية"، ٨٨١/٢.

واركبٌ ويلهثُ والخلاف فيهما عن ابن مينا والكثيرُ أدغمَا

قال المارغي: "والإدغام مقدّم له؛ لأنّ أكثر الرّواة عليه، ولذا قال:

..... والكثيرُ أدغمَا (١)

بينما أطلق الشاطبيّ الخلاف دون ذكر الراجح منهما فقال:

وفي اركب هدى برّ قريب بخلفهم

وهذا يجعل الوجهين فيها على مستوى واحد، من شاء قدّم الإدغام ومن شاء

قدّم الإظهار، قال ابن العيني (٢): "وأظهر الباء عند الميم في قوله: ﴿أَرْكَبُ مَعَنَا﴾

[سورة هود: ٤٢] البزي وقالون وخلاد بخلاف عنهم ... واختلف عن قالون في إظهار

﴿يَلْهَثُ﴾" (٣).

المبحث التاسع: باب النون الساكنة والتنوين

المطلب الأوّل: ذكر النون من حروف الإدغام وعدمه

عدّ الشاطبيّ حروف إدغام النون الساكنة والتنوين ستّة، مجموعة في حروف:

(يرملون)، وعدّها ابن برّي خمسة بإسقاط التّون، قال: "وأدغموا في: لم يرو". ولازم

ذلك، أنّ حروف الإدغام بعنة لنافع عند الشاطبي أربعة، جمعها في قوله:

وكلُّ بينمو أدغموا مع غنة

(١) المارغي، "النجوم الطوالع"، ١٣٣.

(٢) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر، أبو محمد الدمشقي، واشتهر بابن العيني، توفي عام (٨٩٣هـ)،

وله كتاب نظم تلخيص المفتاح، وغيره. انظر: البرماوي، "إمتاع الفضلاء"، ٥٤/٣.

(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر العيني، "كتاب حلّ الشاطبية"، تحقيق محمد بن أحمد محمد عالي

الأنصاري، (ط١)، مكة المكرمة: دار طيبة الخضراء، ٢٠١٩م) ١٧١.

وهي عند ابن بري ثلاثة، جمعها في قوله:
لكنه أبفوا لدى هجاء (يوم) غنه

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة إلى ثلاثة أقوال:

الأول: ما أخذ به ابن بري، وهو عدم عدّ التّون من حروف الإدغام؛ لأنّ التّون إذا كانت ساكنة ولقيت مثلها لم يكن بدّ من الإدغام ضرورةً، كسائر المثليّن. **الثاني:** عدّها من حروف الإدغام، كما فعل ذلك الإمام الشّاطبي في الحرز. **الثالث:** الجمع بين القولين، وهو ما أخذ به ابن الجزري حيث قال: "وقد اختلف رأي أئمتنا في ذكر التّون مع هذه الحروف، فكان الحافظ أبو عمرو الدّاني ممّن يذهب إلى عدم ذكرها معهنّ... والتّحقيق في ذلك أن يقال: إن أريد بإدغام التّون والتنوين في غير مثلها فإنّه لا وجه لذكر التّون في حروف الإدغام، وإن أريد بإدغامها مطلق ما يدعّمان فيه فلا بدّ من ذكر التّون في ذلك، ولا شكّ أنّ المراد هو هذا لا غير" (١).

المبحث العاشر: باب الإمالة

المطلب الأوّل: حكم رؤوس الآي وغيرها لورش

زاد الشاطبي وجه الفتح في رؤوس الآي ممّا رسم بالياء، مع ترجيح وجه التقليل على الفتح فيما لم يقترن منها بهاء، وترجيح وجه الفتح على التقليل فيما اقترن بهاء، قال:

ولكن رءوس الآي قد قلّ فتحها له غير ما ها فيه فاحضر مكثلا

(١) ابن الجزري، "النشر"، ١٥٨٦/٣.

وقد اختلف الشَّرَاح في المراد بكلمة: (قد قلّ) هل هي من القلّة فيثبت الخلاف في ذوات الياء، أو من التقليل فينتفي الخلاف فيها، فبعضهم يرى أنّها من القلّة، قال المنتوري: "قال القيجاطي: "يريد: قلّ له الأخذ بالفتح في رؤوس الآي إذا كانت دون هاء" (١)، واستظهره ابن الجزري فقال: "وبقي مذهب خامس: وهو إجراء الخلاف في الكلّ: رؤوس الآي مطلقاً وذوات الياء غير (ها) إلا أنّ الفتح في رؤوس الآي غير ما فيه (ها) قليل، وهو ما فيه (ها) كثير ... وهذا الذي يظهر من كلام الشاطبي، وهو الأولى عندي بحمل كلامه عليه ..." (٢)، وصحّح الجعبري احتمالاً فقال: "وقيل: قلّ وجه الفتح، فيفهم منه كثرة وجه التقليل، ويجري فيها خلاف غيرها، وهذا الاحتمال صحيح من جهة التقليل... " (٣).

وتكون الشاطبية بهذا المعنى قد زادت وجه الفتح في رؤوس الآي غير ما فيه (ها) على الدرر اللوامع؛ لأنّ ابن بري لم يذكر فيما ليس مقترناً بالهاء إلا التقليل، قال:

إلا رؤوس الآي دون هاء

وجمهور شراح الشاطبية على أنّها من التقليل، فليس بذلك لورش في رؤوس الآي غير ما فيه (ها) إلا التقليل، فتتحد القصيدتان في تقرير هذه المسألة حينئذ.

(١) المنتوري، "شرح الدرر اللوامع"، ١/٤٧٠.

(٢) ابن الجزري، "النشر"، ٣/١٦٥٧.

(٣) الجعبري، "كنز المعاني"، ٢/٨٣٦.

المطلب الثاني: إمالة بعض حروف التهجي

زاد ابن برّي وجه التقليل في ها ﴿طه﴾ [سورة طه: ١] لورش فقال:
وكل ما به أتينا من الإمالة فبين بينا
وقد روى الأزرق عنه المحض فيها بها طه وذاك أرضى

قال المارغني: "ثم أخبر الناظم أنّ أبا يعقوب يوسف الأزرق^(١) روى عن ورش في ها ﴿طه﴾ [سورة طه: ١] المحض، أي: الخالص من الإمالة، وهي الإمالة الكبرى، وهذا الذي رواه الأزرق في ها ﴿طه﴾ [سورة طه: ١] هو المشهور، ومذهب الجمهور، واقتصر عليه غير واحد من الأئمة، وبه القراءة من طريق الشاطبية وأصلها؛ ولهذا اختاره الناظم بقوله: (وذاك أرضى)، وروى بعضهم فيها بين بين، وروى بعضهم فيها الفتح"^(٢).

واقصر الشاطبي على الإمالة المحضة فيها فقال:

وتحسّ جيّ حلا شفا صادقاً

أي: أنّ الهاء في فاتحة السورة التي تحت سورة مريم وهي سورة طه يميله المرموز لهم بقوله: جيّ حلا شفا صادقاً، والجيم رمز ورش، فدلّ أنّه ليس له في الشاطبية فيها إلا الإمالة.

(١) هو: يوسف بن عمر بن يسار، أبو يعقوب المدني، المعروف بالأزرق، توفي في حدود عام (٢٤٠هـ). انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ١٤١٠/٣.

(٢) المارغني، "النجوم الطوالع"، ١٥٦.

المطلب الثالث: فتح حاء: ﴿حَمَّ﴾

زاد ابن برّي وجه فتح حاء ﴿حَمَّ﴾ [سورة غافر: ١] كلّها و﴿هايا﴾ بمريم لورش مع التنبيه على قوّة التقليل على الفتح، قال:
ورا وهايا ثم هاطه وحا وبعضهم حامع هايا فتحا

واقصر الشاطبيّ على التقليل في ﴿حا﴾ لورش، وفي ﴿هايا﴾ لنافع فقال:
وذو الرّالورش بين بين ونافع لدى مريم هايا، وحا جیده حلا

قال السّخاوي: " (ذو الرّاء)، أراد ما فيه الرّاء نحو ﴿الرّ﴾ [سورة يونس: ١]، و﴿الرّ﴾ [سورة الرعد: ١]، وكذلك ﴿حَمَّ﴾ [سورة غافر: ١]، أماله ورش مع أبي عمرو بين بين، وأمال قالون معه الهاء والياء من ﴿كهيّص﴾ [سورة مريم: ١]" (١).

المطلب الرابع: فتح ها ويا بمريم

زاد ابن برّي وجه الفتح في: ﴿هايا﴾ بمريم لقالون مع التنبيه على قوّة على التقليل، قال:

واقراً جميع الباب بالفتح سوى هار لقالون فمحصها روى
وقد روى قومٌ من الرواة تقليل هايا عنه والتوراة

قال المارغني: "فاستفيد من كلام الناظم أنّ لقالون في ﴿هايا﴾ وفي التوراة وجهين: الفتح والتقليل... " (٢)، وليس في الشاطبيّة فيهما إلاّ التقليل، وتقدّم قبل

(١) السخاوي، "فتح الوصيد"، ٩٧٠/٣.

(٢) المارغني، "النجوم الطوالع"، ١٥٧.

قليل شرح السخاوي في ذلك.

المطلب الخامس: حكم راء: ﴿ذَكَرَى الدَّارِ﴾ ﴿٤٦﴾ لورش

زاد ابن برّي وجه الإمالة بين بين وصلاً في راء ﴿ذَكَرَى﴾ [سورة ص: ٤٦]

عند وصلها بـ ﴿الدَّارِ﴾ ﴿٤٦﴾ [سورة ص: ٤٦]، ووجه تفخيمها قال:
والخلف في وصلك ذكرى الدارِ ورققت في المذهب المختارِ

اختلف الشّراح في محلّ الخلاف، هل هو في: تفخيم الرّاء أو ترقيقها، استظهر ذلك المارغني بدليل قوله: (ورققت)، أو الخلاف في فتح الراء وتقليله، وهذا الذي أخذ به المنتوري، وذكر أنّ الدّائي ذكره في بعض كتبه، فقال: "يعني بالترقيق إمالة فتحة الرّاء بين بين ... وبإمالة الفتحة بين بين في الوصل قرأت: ﴿ذَكَرَى الدَّارِ﴾ ﴿٤٦﴾ [سورة ص: ٤٦] لورش على جميع من قرأت عليه، وبذلك آخذ، ولا يصحّ عندي في مذهبه غيره" (١)، واستشكله المارغني؛ لأنّ الرّاء مرّقة دائماً لورش، ففي الوقف ترقق لأنّ ألف التّأنيث وقعت بعد الراء فلزمت إمالتها بناء على قاعدته، وفي الوصل ترقق لأنّ الرّاء وقعت بعد كسر لازم منفصل بينهما بحاجز غير حصين، قال ابن الجزري: "إذا وصلت ﴿ذَكَرَى الدَّارِ﴾ ﴿٤٦﴾ [سورة ص: ٤٦] لورش من طريق الأزرق رقت الرّاء من أجل كسرة الذال، فإذا وقفت رقتها من أجل ألف التّأنيث" (٢).

يظهر بمجموع ما تقدّم أنّ في راء ﴿ذَكَرَى﴾ ﴿٤٦﴾ وصلت بـ ﴿الدَّارِ﴾ ما

يلي:

(١) المنتوري، "شرح الدرر اللوامع"، ٥١٠/٢.

(٢) ابن الجزري، "النشر"، ١٨٢٧/٣.

ما اتَّفَق الشَّاطِبي وابن بَرِّي عليه، وهو: ترقيق الرِّاء مع فتحها.

ما زاده ابن بَرِّي على الشَّاطِبي، وهو وجهان:

الأول: الترقيق مع التقليل، وهو الذي صحَّحه المنتوري، واستشكله المارغني.

الثاني: التفخيم مع الفتح، وهو الذي استظهره المارغني بدليل قوله: (ورققتُ)

كما تقدّم. أمّا وفقاً فليس لهما فيها إلا التقليل.

المبحث الحادي عشر: باب الرءاءات

المطلب الأوّل: الوجه الأقوى في راء: ﴿حَيْرَانَ﴾ لورش

زاد الشاطبي ذكر قوّة التّريق على التّفخيم في راء: ﴿حَيْرَانَ﴾ فقال:

..... وحيرانٌ بالتّفخيم بعضٌ تقبّلاً

فمفهوم "بعض" أنّ الأكثرية على التريق، قال الفاسي: "ثمّ أخبر الناظم

أنّ بعض أهل الأداء تقبّل ﴿حَيْرَانَ﴾ [سورة الأنعام: ٧١] بالتّفخيم؛ أي: أخذه ورواه

بذلك، فيكون مستثنى من قاعدة ورش في الرءاء الواقعة بعد الياء الساكنة، ويكون غير

البعض المشار إليهم على قاعدته في التّريق" (١).

واقصر ابن بَرِّي بإطلاق الخلاف فيها دون ترجيح فقال:

..... وفي حـــــــيران خـــــــلفٌ له

ما يوهم تسوية القولين، قال المارغني: "ومن الأمثلة التي فيها الياء لازمة:

﴿حَيْرَانَ﴾ [سورة الأنعام: ٧١]، إلا أنّ الناظم حكى فيه خلافاً بين أهل الأداء" (٢)،

(١) الفاسي، "اللآلئ الفريدة"، ٤٦٢/١.

(٢) المارغني، "النجوم الطوالع"، ١٦٤.

وعبارة الشاطبي تقتضي تقوية الترقيق، قال المنتوري عن الترقيق: "وهو القياس" (١).

المبحث الثاني عشر: باب اللامات

المطلب الأول: أحكام متفرقة في باب اللامات

زاد الشاطبي الأخذ بوجه ترقيق اللام في ﴿ طَال ﴾ [سورة الأنبياء: ٤٤]،
 و﴿ فَصَالًا ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٣] وما وقعت قبل ذوات الياء نحو ﴿ يَصَلِّهَا ﴾ [سورة
 الإسراء: ١٨]، ﴿ صَلَّى ﴾ [سورة القيامة: ٣١]، وما وقف عليه بالسكون نحو ﴿ ظَلَّ ﴾
 [سورة النحل: ٥٨]، ﴿ فَصَلَّ ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٩]، وَفَصَّلَ وجه التفخيم على الترقيق في
 ذلك فقال:

وفي طال خلف مع فصالا وعندما يسكن وقفاً والمفخّم فصّلا

وحكم ذوات الياء منها كهذه " قال ابن الجزري: "واختلفوا فيما إذا وقع بعد
 اللام ألف مماله، نحو: ﴿ صَلَّى ﴾ [سورة القيامة: ٣١] ﴿ سَيَصَلِّي ﴾ [سورة المسد: ٣]
 ... فروى بعضهم تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم ترقيقها من أجل
 الإمالة ... والوجهان في ... الشاطبية ... وفصل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي
 وغيرها: فرقوها في رؤوس الآي للتناسب، وغلظوها في غيرها؛ لوجود الموجب قبلها،
 وهو ... الأرجح في الشاطبية ... واختلفوا أيضاً فيما إذا حال بين الحرف وبين اللام
 فيه ألف ... فروى كثير منهم ترقيقها من أجل الفاصل بينهما ... وروى الآخرون
 تغليظها اعتداداً بقوة الحرف المستعلي ... والوجهان جميعاً في الشاطبية ... واختلفوا

(١) المنتوري، "شرح الدرر اللوامع"، ٥٤٧/٢.

أيضاً في اللام المتطرّفة إذا وُقف عليها ... فروى جماعة الترقيق في الوقف ... وروى آخرون التعليل ... والوجهان جميعاً في التيسير والشاطبيّة ... قلت: والوجهان صحيحان في هذا الفصل والذي قبله، والأرجح فيهما التعليل؛ لأنّ الحاجز في الأوّل ألف وليس بحصين، ولأنّ السكون عارض، وفي التعليل دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلّظ، والله أعلم^(١).

أمّا ابن برّي فنصّ على الخلاف فيها كالشاطبي، لكنّه أمر بترك وجه الترقيق فقال:

والخلف في طال وفي فصالا وفي ذوات الياء إن أمالا
وفي الذي يسكن عند الوقف فغلّظن واترك سبيل الخلف

قال المنتوري: "وقوله: واترك سبيل الخلف، أي: اترك فيما تقدّم الخلاف، وخذ فيه بالتعليل خاصّة"^(٢)، وقال المارغني: "وقوله: (فغلّظن واترك سبيل الخلف) مرتبطٌ بالمواضع الثلاثة المتقدّمة، فبعد أن حكى الخلاف فيها، أمر القارئ بتعليلها وبترك سبيل أي طريق الخلاف فيها؛ لأنّ التعليل هو الأرجح فيها"^(٣).

وبهذا يكون الشاطبي قد زاد الأخذ بوجه ترقيق اللام على الدرر اللوامع.

المطلب الثاني: حكم رؤوس الآي التي قبلها لام مفخّم

زاد الشاطبي وجه تفخيم اللام في رؤوس الآي في نحو: ﴿وَلَا صَلِّ﴾ [سورة

(١) ابن الجزري، "النشر"، ٣/١٨٤٢-١٨٤٧.

(٢) المنتوري، "شرح الدرر اللوامع"، ٢/٦١٨.

(٣) المارغني، "النجوم الطوالع"، ١٧٩.

القيامة: ٣١] و﴿إِذَا صَلَّى﴾ [سورة العلق: ١٠] فقال:

وعند رؤوس الآي ترقيقها اعتلى

هذا على الأخذ بمن وجَّهوا قوله: "قَلَّ فَتَحُهَا" بأنه من القلَّة كما تقدّم في كلام القيجاطي وغيره، فالتفخيم فيها مع فتحها، والتقليل مع ترقيقها، وقول الشاطبي: "ترقيقها اعتلى" لأنّ تقليل رؤوس الآي أقوى عنده، ويلزم معه ترقيق اللام قبلها.

واقصر ابن بري على وجه الترقيق فقال:

وفي رؤوس الآي خذ بالترقيق واعتبر ذلك سبيل التحقيق

فقال: "تتبع وتَّبِع سبيل التحقيق". قال المنتوري: "وقوله: وفي رؤوس الآي ...، أخرج من ذوات الياء في قوله: وفي ذوات الياء، رؤوس الآي، وهي ثلاثة لا غير، بلفظ: ﴿صَلَّى﴾، في القيامة: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [سورة القيامة: ٣١]، وفي سَبَّح: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [سورة الأعلى: ١٥]، وفي العلق: ﴿إِذَا صَلَّى﴾ [سورة العلق: ١٠]، فأمر فيها بالإمالة بين بين، وعبر عن ذلك بالترقي ..."^(١).

فيكون الشاطبي قد زاد وجه تفخيم اللام في ذلك على الدرر اللوامع.

المبحث الثالث عشر: باب الروم والإشمام

المطلب الأول: الإشارة في هاء الضمير

زاد الشاطبي على الدرر اللوامع مذهب دخول الإشارة في هاء الضمير مطلقاً،

كما زاد مذهب المنع مطلقاً في قوله:

(١) المنتوري، "شرح الدرر اللوامع"، ٦١٨/٢.

وفي الهاء للإضمار قوّم أبوهما وبعضهم يرى لهما في كلِّ حال

وفي دخول الإشارة في هاء الضمير ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: (التفصيل) فما سبق منه بالسكون، نحو: ﴿يَعْلَمُهُ﴾ [سورة البقرة: ١٩٧]، أو الفتحة، نحو: ﴿مُخْلَفُهُ﴾ [سورة طه: ٩٧]، أو الألف، نحو: ﴿أَجَبْنُهُ﴾ [سورة النحل: ١٢١]، فاتفق القصيدتان على دخول الإشارة في هذه الصّور، قولاً واحداً عند ابن بري، قال الشريشي: "فلا خلاف في جواز الروم والإشمام فيها"^(١)، ويخلف عند الشاطبي، قال ابن الجزري: "وأشار إليه أيضاً الشاطبي"^(٢)، فيكون الشاطبي بذلك قد زاد وجه امتناع الإشارة في هذه الصّورة، قال المارغني: "إذ قد ذهب جماعة من أهل الأداء إلى المنع مطلقاً، ولم يجيزوا فيها إلا الوقف بالسكون، وكانّ التّأظم لم يعتبر هذا المذهب لضعفه عنده"^(٣).

واتفقتنا على ذكر الخلاف فيما كان قبله الضمّ، نحو: ﴿فَأُمُّهُ﴾ [سورة القارعة: ٩]، أو الواو، نحو: ﴿وَجَاعِلُوهُ﴾ [سورة القصص: ٧] ﴿وَشَرَّوهُ﴾ [سورة يوسف: ٢٠]، أو الكسر، نحو: ﴿بِهِ﴾ [العاديات: ٥]، أو الياء، نحو: ﴿فِيهِ﴾ [سورة يوسف: ٣٢] ﴿إِلَيْهِ﴾ [سورة يوسف: ٣٣]، قال الشاطبي:

ومن قبله ضمّ أو الكسر مثلاً

(١) الشريشي، "القصص النافع"، ٣١١.

(٢) ابن الجزري، "النشر"، ١٨٧٤/٣.

(٣) المارغني، "النجوم الطوالع"، ١٨٧.

قال ابن الجزري: "وأشار إليه أيضاً أبو القاسم الشاطبي" (١). وقال الشريشي: "فذكر أنّها إذا وقع قبلها ضمة ... أو كسرة ... أو واو أو ياء، وهو المراد بقوله: (أو أميها) يعني أم الضمة والكسرة ... ففيهما خلاف، فمنهم من أجاز الإشارة، ومنهم من منع ..." (٢).

المذهب الثاني: جواز الإشارة مطلقاً، وهو ممّا زاده الشاطبي على الدرر فقال: وبعضهم يرى لهما في كلّ حال محلاً

قال أبو شامة: "أي: وبعض الشيوخ يرى محلاً لهما، أي: مجوّزاً للروم والإشمام في هاء الإضمّار كيف كانت، وعلى أي حال وجدت، ولم يستثن ما ذكره القوم" (٣).

المذهب الثالث: منع الإشارة فيها مطلقاً، ذكر ذلك الشاطبي حين قال: وفي الهاء للإضمّار قوّم أبوهما

قال ابن الجزري عن امتناع الإشارة فيه مطلقاً: "وهو ظاهر كلام الشاطبي" (٤)، وعلى هذا المعنى يكون هذا الوجه ممّا زاده الشاطبي على ابن بري.

أمّا إذا أخذنا بالوجه الذي أخذ به أكثر الشراح في قوله: وفي الهاء للإضمّار قوّم أبوهما
ومن قبله ضمّ أو الكسر مثلاً
أو أماهما واو وياً

(١) ابن الجزري، "النشر"، ١٨٧٤/٣.

(٢) الشريشي، "القصد النافع"، ٣١١.

(٣) أبو شامة، "إبراز المعاني"، ٤٣٩/١.

(٤) ابن الجزري، "النشر"، ١٨٧٢/٣.

فلا يكون مذهب المنع مطلقاً من أوجه الشّاطبيّة فضلاً عن زيادته على الدّر اللوامع، قال العيني: "وأبى قوم من أهل الأداء الرّوم والإشمام في هاء الضّمير المضموم الذي قبله ضمة ... أو أمّ الضمة، وهي الواو ... أو المكسور الذي قبله كسرة ... أو أمّ الكسر، وهي الياء..."(١).

المبحث الرابع عشر: باب ياءات الإضافة

المطلب الأوّل: أوجه: ﴿وَمِحْيَايَ﴾

زاد ابن برّي التّفريق في وجهي الفتح والإسكان بين ما هو رواية وما هو الاختيار لورش في كلمة ﴿وَمِحْيَايَ﴾ [سورة الأنعام: ١٦٢]، فبيّن أنّ الإسكان هو روايته، والفتح اختيار منه، قال:

وباء محيائي وورش اصطفى في هذه الفتح والاسكان روى

واقصر الشاطبيّ على إطلاق الخلاف حيث قال:

..... ومحيائي جيء بالخلف

ويوهم هذا الإطلاق بورودها عن نافع، كحال كثير من الأحرف المختلف فيها، والوجهان صحيحان، إلا أنّ الإسكان مقدّم في الأداء تقدماً للرواية على الاختيار(٢).

(١) العيني، "كتاب حلّ الشاطبيّة"، ٢١٠.

(٢) انظر: المارغني، "التّجويد الطّوالع"، ١٩٩.

المبحث الخامس عشر: باب ياءات الزوائد

المطلب الأول: حكم: ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ لقالون

زاد الشَّاطِبي وجه زيادة الياء في: ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [سورة البقرة: ١٨٦] لقالون، فقال:

ومع دعوة الداعي دعائي حلا جنا وليس لقالون عن الغرِّ سبلاً

قال الجعبري: "... وحذفهما قالون في الوقف، وله في الوصل وجهان، فهما من قوله: (وليسا)، أي: ليس إثبات الياءين لقالون منقولاً عن الرُّواة المشهورين عنه الجابرين شعب الخلاف، بل منقولٌ عن رِوَاةِ دُونِهِمْ، فإن قلت: ما الذي دلَّ على هذا التقدير؟ قلت: تقييد التقي بالمشهورين؛ إذ لو أراد مطلق التقي لقال: (وليسا منقولين عنه)، أو أمسك عنه، ولم يتعرَّض في التيسير قطعاً بالحذف، وعليه جمهور النقلة المعبر عنهم بالغرِّ، وإن أراد بهم طرفه طابق نقل التيسير، ويكون الإثبات حكايةً، أو بعضها؛ فمقتضاه انشعاب الخلاف عن أبي نسيط، وهو غريب" (١).

واقصر فيها ابن بَرِّي له على الحذف بدليل نسبته الزيادة فيهما إلى ورش فقط، قال:

وورش الدَّاعِ معاً دعائي

قال المارغني: "ولو حذف النَّاطِم هذا الخلاف [الخلاف في حذف ياء

﴿النَّالِقِ﴾ [سورة غافر: ١٥] و﴿النَّادِ﴾ [سورة غافر: ٣٢] في قوله:

والنَّالِقِ والنَّادِ خَلْفَ عَيْسَى بَادِ

(١) الجعبري، "كنز المعاني"، ٣/١٠٨٤.

وذكر بدله الخلاف في ﴿الْدَاعِ إِذَا دَعَانَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٦] ... لكان أحسن، وذلك لأنه اختلف عن قالون في حذف يائهما وإثباتهما وصلاً، فقطع له الأكثرون بالحذف، وقطع له غيرهم بالإثبات، والوجهان صحيحان نقرأ بهما عندنا^(١).

المطلب الثاني: حكم الوقف على ﴿آتَانِي﴾

زاد الشاطبي ذكر الخلاف وفقاً لقالون على قوله تعالى: ﴿آتَانِي﴾ في سورة التَّمَل، فقال:

وفي التَّمَل — آتَانِي
وخلافُ الوقف بينَ حلاًّ علأ

ووجهها الخلاف هما: الوقوف على التَّون دون الياء.

الوقف على إثبات الياء ساكنةً.

أما ابن بري فقد اختلف شرحه في إثبات هذا الخلاف لديه، وذلك تبعاً لاختلافهم في معنى قوله: "لكنه وقف في آتَانِ قالون بالإثبات والإسكان" حيث يأخذ منه بعضهم وجهي الوقوف كالمارغني حيث قال: "فيتحصّل لقالون في ﴿آتَانِي﴾ وجهان في الوقف، وهما: حذف الياء، ويؤخذ عن عموم قوله: (ووقفاً لهما حذفتهما) وإثباتها ساكنةً، ويؤخذ من البيت الثاني، هذا على أنّ المراد بالإثبات إثبات الياء، وبالإسكان إسكان التَّون، فتكون الواو في قوله: (بالإثبات والإسكان) بمعنى أو، ويستفاد منه الوجهان المتقدّمان، وقد نصّ عليهما الدّاني في التيسير

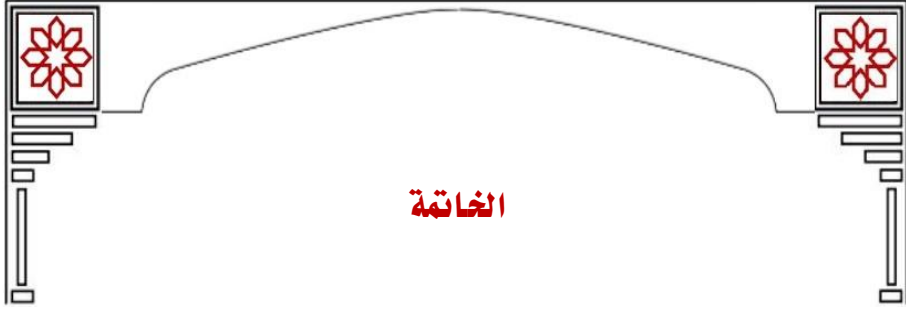
(١) المارغني، "النجوم الطوالع"، ٢٠٧.

والشاطبي" (١). وعلى هذا فليس ثمت زيادة للشاطبي على الدرر اللوامع. وقد أخذ بعض شراحه كالمنتوري بعدم ورود وجه الوقوف على التّون دون الياء فيه فقال: " أخرج هذه الياء لقالون من جميع الياءات المتقدمة، فأخبر أنّه يقف عليها بياء ساكنة ... فكان حقّ الناظم أن يذكر الخلاف عن قالون، لكنّه اقتصر على الإثبات؛ لأنّه المشهور عن قالون" (٢). وعلى هذا يكون الشاطبي قد زاد وجه الوقوف على التّون دون الياء. والله الموفق.



(١) المارغني، "النجوم الطوالع"، ٢٠٨.

(٢) المنتوري، "شرح الدرر اللوامع"، ٧٥٨/٢.



الخاتمة

الحمد لله الذي وفق على إتمامه، وأعان على إكماله، والصلاة والسلام على محمد وآله، وصحابته وأهل ملته، وبعد:

فهذه أسطر أسرد فيها أبرز نتائج هذا البحث، وهي:

١- يتفق متن الشاطبية والدّر اللوامع في تقرير مسائل كثيرة، غير أنّ شخصيتهما كانت ظاهرة في مؤلفاتهما حيث جاءت عنهم أوجه زاد فيها أحدهما على الآخر.

٢- على الرغم من اعتبارها الإمام الداني أصلهما إلا أنّهما يضيفان بعض الأوجه المخالفة لاختيار الداني.

٣- زيادات كلٍّ من المتنين على أنواع: منها ما يتصل بأوجه الأداء الجائزة كمسألة التسهيل والإبدال في نحو: ﴿قُلْ أَلِدَّكَرْبَيْنِ﴾ [سورة الأنعام: ١٤٣]، ومنها ما يتعلق بأوجه الخلاف الواجب كمسألة أوجه البدل.

٤- اختلاف الشروح في تناول بعض قضايا القصيدتين من أسباب وجود زيادة وجه وعدمه.

٥- تأثرت الدّر اللوامع بالشاطبية في بعض مخالقاتها وخروجها عن اختيار

الدّاني.

٦- يكون سبب الزيادة أحيانا متعلّقاً بنسخ المتن، فباعتبار بعضها يكون زيادة وبعثبار أخرى لا يكون ثمّت زيادة.

٧- البيان أنّه يمكن الانطلاق من أصل واحد والاختلاف في كثير من التّفصيل، ومن أسباب ذلك تعدّد مشايخ المؤلّف وتنوّع طرق القراءة لديه.

٨- تنوّع هذه الزيادات، حيث إنّ بعضها زيادات في الأوجه الأدائية الجائزة، وبعضها الآخر في الأوجه الأدائية الواجبة، ووجودها في أكثر أبواب الأصول.

٩- لقد تأثرت الشروح باختلاف النسخ في ألفاظ بعض الأبيات، فانعكس ذلك على شرح تلك الأبيات ممّا أدّى إلى اختلاف بينها في تلك الأبيات.

١٠- تساعد هذه الزيادات على معرفة المذهب الدقيق للمؤلّف والكتاب، ويسهّل ذلك نسبة كلّ رواية لمن رواها.

١١- كلّ من الشاطبية والدّرر قد ورد فيها زيادات ليست في الآخر في الرواية، وجزء منها لا زالت مؤدّاة وهي أكثرها.

١٢- أنّ الشاطبية والدّرر اللوامع قد خرج كلّ منهما عن أصله وخالفه وزاد عليه، كما أنّهما اختلفا في كثير من المسائل.

١٣- ضعّف ابن برّي بعض الأوجه، وهي في الشاطبية معتبرة، ومقروءة، كوجه ترفيق (ذكراً) وبابه.

١٤- في شروح الدّرر اللوامع مقارنات كثيرة بين أوجه الدّرر وأوجه الشاطبية، واستعمال لكثير من أبيات الشاطبية.

أهمّ توصيات البحث:

- ١- أدعو الباحثين إلى الاعتناء بشروح متن ابن بري، ففيها تحقيقات علمية في مسائل القراءة.
- ٢- أدعو الباحثين للقيام بدراسات مقارنة لمصادر القراءة في المغرب بمصادرها في المشرق.
- ٣- البحث عن مصادر القراءة في شروح الدّر اللوامع القديمة وإخراجها، ففيها كتب قيّمة.
- ٤- جمع أبيات الدّر اللوامع التي عدّها الشّراح ودراستها وبيان أثرها على المتن وعلى مسائل القراءة كالزيادات ونحوها.



فهرس المصادر والمراجع

- ١- مصحف المدينة النبوية، إصدار مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ٢- ابن الجزري، محمد بن محمد، " غاية النهاية في طبقات القراء ". تحقيق: الشيخ جمال الدين محمد شرف والشيخ مجدي فتحي السيد، تقديم: الدكتور عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، (ط١، طنطا: دار الصحابة للتراث بطنطا، ٢٠٠٩م).
- ٣- ابن الجزري، محمد بن محمد، " نشر القراءات العشر ". تحقيق: الدكتور أيمن رشدي سويد، (ط١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ٢٠١٨م).
- ٤- ابن بري، علي بن محمد، " الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع ". تحقيق: توفيق بن أحمد العبكري، (ط٢، سلا: مدرسة ابن القاضي للقراءات، ٢٠١٧م).
- ٥- أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل، " إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع ". تحقيق: الشيخ جمال الدين محمد شرف، (ط١، طنطا: دار الصحابة للتراث، ٢٠٠٩م).
- ٦- أعراب، سعيد، " القراء والقراءات بالمغرب ". (ط: ١، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
- ٧- البرماوي، الياس البرماوي، " إمتاع الفضلاء بتراجم القراء بعد القرن الثامن الهجري ". (ط٢، المدينة المنورة: دار الزمان، ١٤٢٨هـ).
- ٨- التنبكتي، أحمد باب، " كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج ". دراسة وتحقيق: محمد مطيع، (ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ٢٠٠٠م)، أصله رسالة علمية نال بها المحقق دبلوم الدراسات العليا في الآداب

- والعلوم الإنسانيّة عام: ١٤٠٧ هـ.
- ٩- الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد، "المختار من الجوامع في محاذة الدّر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع"، (ط١، الجزائر: المطبعة الثعالبية، ١٣٢٤م).
- ١٠- الجعبري، إبراهيم بن عمر، "شرح الجعبري على متن الشاطبية - المسمى كنز المعاني في شرح حرز الأمان ووجه التهاني". تحقيق: أ. فرغلي سيد عرباوي، (ط١، الجيزة: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ٢٠١١م).
- ١١- الذّهبي، محمد بن أحمد، "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار". تحقيق: طيار آلي قولاج، (ط١: المملكة العربية السعودية: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م).
- ١٢- رمضان، محمد خير، "معجم المؤلفين المعاصرين في آثارهم المخطوطة والمفقودة وما طبع منها أو حقق بعد وفاتهم". (ط٣، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنيّة، ٢٠٠٤م).
- ١٣- الزركلي، خير الدين، "الأعلام"، (ط١٥، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢).
- ١٤- السخاوي، علي بن محمد، "كتاب فتح الوصيد في شرح القصيد". تحقيق: الدكتور مولاي محمد الإدريسي الطاهري، (ط٢، الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، ٢٠٠٥م).
- ١٥- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، "العقد النضيد في شرح القصيد". تحقيق: الدكتور أيمن رشدي سويد، (ط١، جدّة: دار نور المكتبات للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م).
- ١٦- الشاطبي، القاسم بن فيرّه، "حرز الأمان ووجه التهاني". تحقيق: علي بن سعد

- الغامدي، (ط ١)، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، (٢٠١٦م).
- ١٧- الشريشي، محمد بن إبراهيم، " القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع ". تحقيق: التلميذي محمد محمود، (ط ١، جدة: دار الفنون، ١٩٩٣م).
- ١٨- الشوكاني، محمد بن عليّ، " البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ". تحقيق: حسين عبد الله العمري، (ط ٢، دمشق: دار الفكر، ٢٠١٠م).
- ١٩- العيني، عبد الرحمن بن أبي بكر، " كتاب حلّ الشاطبية ". تحقيق: محمد بن أحمد محمد عالي الأنصاري، (ط ١، مكة المكرمة: دار طيبة الخضراء، ٢٠١٩م).
- ٢٠- الفاسي، محمد بن حسن، " شرح الفاسي على الشاطبية، المسمى باللائليّ الفريدة في شرح القصيدة ". تحقيق: عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى، تقديم: الدكتور عبدالله ربيع محمود حسين، (ط ٢، الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، ٢٠١٠م).
- ٢١- القاضي، عبد الرحمن بن القاضي " الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع ". تحقيق أحمد بن محمد البوشخي، (ط ١، مراكش: المطبعة الوراقة الوطنية، ٢٠٠٧م).
- ٢٢- القاضي، عبد الفتاح عبد الغني، " الوافي في شرح الشاطبية ". (ط ٦، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م).
- ٢٣- القسطلاني، أحمد بن محمد، " الفتح المواهي في ترجمة الإمام الشاطبي ". تحقيق: إبراهيم بن محمد الجرمي، (ط ١، عمان: -الأردن-، دار الفتح، ٢٠٠٠م).
- ٢٤- المارغني، إبراهيم، " النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع ". تحقيق: عبد السلام البكاري، (ط: ١، القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٨م).

- ٢٥- المنتوري، محمد بن عبد الملك، " شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع". تحقيق: الصّدّيقي سيدي فوزي، (ط١)، الدار البيضاء: مطبعة النّجاح الجديدة، (٢٠٠١م).
- ٢٦- الموصلي، محمد بن أحمد، " كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ". تحقيق: محمد بن إبراهيم المشهداني، (ط١)، دمشق: دار الغوثاني للدراسات القرآنية دار البركة، (٢٠١٢م).
- ٢٧- نويهض، عادل، " معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر ". (ط٢)، بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية (١٩٨٠م).
- ٢٨- الإضاءة في بيان أصول القراءة ". بمراجعة: جمال الدّين محمّد شرف أ. عبد الله علوان. (ط٢)، طنطا: دار الصّحابة للتراث، (٢٠٠٢م).

bibliography

- 1- Al-iḍā'ah fī bayān uṣūl al-qirā'ah " 'Reviewed by Jamal Al-Din Muhammad Sharaf A. Abdullah Alwan. (2nd Edition 'Tanta: Dar Al-Sahaba for Heritage '2002 AD).
- 2- Abu Shamah 'Abd al-Rahman bin Ismail " Ibrāz al-ma'ānī min Ḥirz al-amānī fī al-qirā'āt al-sab' " 'Investigation: Sheikh Jamal Al-Din Muhammad Sharaf '(1st edition 'Tanta: Dar Al-Sahaba for Heritage '2009 AD).
- 3- Al-Aini 'Abd al-Rahman bin Abi Bakr " Kitāb ḥallu al-Shāṭibīyah. "Investigation: Muhammad bin Ahmed Muhammad Ali Al-Ansari '(1st edition 'Makkah Al-Mukarramah: Dar Taiba Al-Khadra '2019 AD) .
- 4- Al-Baramawy 'Elias Al-Baramawy " Imtā' al-fuḍalā' bi-tarājim al-qurrā' ba'da al-qarn al-thāmin al-Hijrī "(2nd Edition 'Medina: Dar Al-Zaman) .
- 5- Al-Dhahabi 'Muhammad bin Ahmad " Ma'rifat al-Qurrā' al-kibār 'alā al-Ṭabaqāt wāl'sār "Investigation: Tayyar Alti Qulag '(Kingdom of Saudi Arabia: Dar Al-Kutub Al-Alami '2003) .
- 6- Al-Fassi 'Muhammad bin Hassan " Sharḥ al-Fāsī 'alā al-Shāṭibīyah 'al-musammā bi-al-Lā'ali' al-farīdah fī sharḥ al-qaṣīdah "Investigation: Abdul-Razaq bin Ali bin Ibrahim Musa 'presented by: Dr. Abdullah Rabih Mahmoud Hussein '(2nd edition 'Riyadh: Al-Rushd Bookstore Publishers '2010 AD) .
- 7- Al-Ja'bari 'Ibrahim bin Omar " Sharḥ al-Ja'barī 'alā matn al-Shāṭibīyah 'named; Kanz al-ma'ānī fī sharḥ Ḥirz al-amānī wa-wajh al-tahānī "Investigation: Ustaz Farghali Sayed Arabawi '(1st Edition 'Giza: Awlad Al-Sheikh Heritage Bookstore '2011 AD) .
- 8- Al-Mantouri 'Muhammad bin Abd al-Malik " Sharḥ al-Durar al-lawāmi' fī aṣl Muqra' al-Imām Nāfi' "Investigation: Al-Siddiqi Sidi Fawzi '(1st edition '2001 AD) .
- 9- Al-Marghani 'Ibrahim " Al-Nujūm al-Ṭawālī' 'alā al-Durar Al-lawāmi' fī aṣl maqra' al-Imām Nāfi' "Investigation: Abdul-Salam al-Bakari (Cairo: Dar al-Hadith 2008 AD) .
- 10- Al-Mawsili 'Muhammad bin Ahmad " Kanz al-ma'ānī fī sharḥ Ḥirz al-amānī. "Investigation: Muhammad bin Ibrahim Al-Mashhadani '(1st edition 'Damascus: Dar Al-Ghouthani for

- Quranic Studies (Dar Al-Baraka, 2012 AD) .
- 11- Al-Qādī ‘Abdul-Fattāh ‘Abdul-Ghanī ‘, " Al-Wāfi fī Sharḥ al-Shāṭibīyah "(6th Edition ‘Cairo: Dar Al Salam for Printing ‘ Publishing and Distribution ‘2009 AD) .
 - 12- Al-Qadi ‘Abdul-Rahman ibn al-Qadi ‘, " Al-Fajr al-sṣāṭi‘ wāl-ḍḍyā’ al-lāmi‘ fī Sharḥ al-durar al-lawāmi‘ "Investigated by Ahmed bin Muhammad Al-Bushkhi ‘(1st edition ‘Marrakesh: Al-Wataniah Printing Press ‘2007 AD) .
 - 13- Al-Qastalani ‘Ahmed bin Muhammad ‘, " Al-Faṭḥ al-Mawāhibī fī Tarjamat al-Imām al-Shāṭibī "Investigation: Ibrahim bin Muhammad Al-Jarmi ‘(1st edition ‘Amman: -Jordan - ‘Dar Al-Fath 2000 AD) .
 - 14- Al-Sakhawi ‘Ali bin Muhammad ‘, " Kitāb Faṭḥ al-waṣīd fī sharḥ al-Qaṣīd "Investigation: Dr. Moulay Muhammad al-Idrisi al-Tahiri ‘(2nd edition ‘Riyadh: Al-Rushd Bookstore Publishers ‘2005) .
 - 15- Al-Sameen Al-Halabi ‘Ahmed bin Youssef ‘, " Al-‘Iqd Al-Naḍīd fī Sharḥ al-Qaṣīd "Investigation: Dr. Ayman Rushdi Suwaid ‘(1st edition ‘Jeddah: Dar Noor Al Maktabat for Publishing and Distribution ‘2001) .
 - 16- Al-Shatibi ‘Al-Qasim Bin Fayrah ‘, " Ḥīrz al-Amānī wa-wajh al-Tahānī " ‘Investigation: Ali bin Saad Al-Ghamdi ‘(1st edition ‘ Dar Al-Bashaer Al-Islamiyyah for Printing ‘Publishing and Distribution ‘2016 AD) .
 - 17- Al-Sharishi ‘Muhammad bin Ibrahim ‘, " Al-Qaṣd al-nāfi‘ li-bughyat al-nāshi’ wā-lbār‘ ‘alā al-Durar al-lawāmi‘ "Investigation: Al-Tilmisi Muhammad Mahmoud ‘(1st edition ‘ Jeddah: Dar al-Funun ‘1993 AD) .
 - 18- Al-Shawkani ‘Muhammad bin Ali ‘, " Al-Badr al-ṭṭāl‘ bi-Maḥāsin min ba‘da al-qarn al-sābi‘ "Investigation: Hussein Abdullah Al-Omari ‘(2nd edition ‘Damascus: Dar Al-Fikr ‘ 2010 AD) .
 - 19- Al-Tanbukti ‘Ahmed Bab ‘, " Kifāyat al-muḥtāj li-ma‘rifat man laysa fī al-dibāj " ‘Study and investigation: Muhammad Muti` (1st edition ‘Kingdom of Morocco ‘2000 AD) .
 - 20- Al-Tha’alibi ‘Abdul-Rahman ibn Muhammad ‘, " Al-Mukhtār min Al-jawāmi‘ fī Muḥādhāt al-durar al-lawāmi‘ fī aṣl muqra’ al-Imām Nāfi‘ " (1st edition ‘Algeria: Al-Tha’alabi Press ‘1324 AD) .
 - 21- Al-Zarkali ‘Khair El-Din ‘, " Al-A‘lām "(15th edition ‘Dar Al-Ilm lil-Malāyīn ‘2002) .
 - 22- A‘rāb ‘Sa‘īd ‘, " Al-qurrā’ wa-al-qirā’āt bi-al-Maghrib " ‘(1st

- edition (Dar Al-Gharb Al-Islami) .
- 23- Ibn Al-Jazari (Muhammad bin Muhammad " Ghāyat al-nihāyah fī Ṭabaqāt al-qurrā' " (Investigation: Sheikh Jamal al-Din Muhammad Sharaf and Sheikh Majdi Fathi al-Sayyid (presented by: Dr. Abdul Karim Ibrahim Awad Saleh (1st edition (Tanta: Dar al-Sahaba for Heritage in Tanta (2009 AD) .
- 24- Ibn Al-Jazari (Muhammad bin Muhammad " Nashr al-qirā'āt al-'ashr " (Investigation: Dr. Ayman Rushdi Suwaid (1st edition (Dar Al-Ghouthani for Quranic Studies (2018 AD) .
- 25- Ibn Berri (Ali bin Muhammad " Al-Durar al-lawāmi' fī aṣl muqra' al-Imām Nāfi' " (Investigation: Tawfiq bin Ahmed Al-Babari (2nd edition (Sala: Ibn Al-Qadi School of Readings (2017 AD) .
- 26- Noueihed (Adel " Glossary of Algerian Personalities from the Beginning of Islam to the Present Era. "(2nd Edition (Beirut: Noueihed Cultural Foundation (1980 AD) .
- 27- Ramadan (Muhammad Khair " A Glossary of Contemporary Authors in Their Manuscripts and Lost Works (and What Was Published or Investigated After Their Death. "(3rd edition (Riyadh: 2004 AD) .
- 28- The Holy Qur'an of the Prophet's City (issued by the King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an .



KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Islamic University Journal of Islamic legal Sciences

Refereed periodical scientific journal

Issue (206) Volume (1) Year (57) Sepmtember 2023